

جَوَاهِرُ الْفَلَاتِ

في سُنْنَةِ وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى فَوْقَ
 الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الصَّدْرِ فِي أَثْنَاءِ
 الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ
 تَأْلِيفُ:

الشِّيْخِ الْعَلَمِيِّ الْمُحَدِّثِ

فَوْزَرِيٌّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَمِيْدِيِّ الْأَهْرَمِيِّ

حَفَظَ اللَّهُ وَرَعَاهُ

جَوَاهِرُ الْفَلَاثَةِ

في سُنْنَةِ وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى فَوْقَ
الْيَدِ الْأَيْمَنِي عَلَى الصَّدْرِ فِي أَثْنَاءِ
الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ

حُقُوقُ الْطَّبِيعِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤٤٥ هـ ٢٠٢٣



مَكْتَبَةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ

ملكة البحرين - قلالي

التويترا: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

جَوَاهِرُ الْفَلَاثَةِ

فِي سُذْنَيْةٍ وَضَعَ الْيَدِ الْيُمْنَى فَوْقَ
الْيَدِ الْيُشْنَى عَلَى الصَّدْرِ فِي أَثْنَاءِ
الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ

تَأْلِيفُ:

الشِّيْخِ الْعَالَمِ الْمُحَدِّثِ

فَوزِي بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ الْحَمِيدِيِّ الْأَهْرَمِيِّ

حَفَظَهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ أَنْعَمْتَ فَزْدَ

الْمُقدَّمةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَسَتَعْنِيهُ، وَسَتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلٌّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلُ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهُدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهُدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحُ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ و ٧١].

أَمَّا بَعْدُ ...

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدِيَّ هَدِيُّ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالٍ فِي النَّارِ.

فَإِنَّهُ كُلَّمَا بَعْدَ الْعَهْدِ عَنْ نُورِ النُّبُوَّةِ؛ وَعَهْدِ الصَّحَابَةِ ؓ، وَعَهْدِ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ.

* قَلَ الْعِلْمُ وَالْوَرَعُ، وَكُثُرَ الْجَهْلُ الْمُرَكَّبُ، وَالْجَهْلُ الْبَسِيطُ، وَازْدَادَ الْخَلَافُ وَأَهْلُهُ، وَالْجُرْأَةُ عَلَى القَوْلِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِلَا عِلْمٍ.

* وَتِلْكَ أَدْوَاءُ مُتَفَشِّيَّةٌ، وَسَارِيَّةٌ فِي الْأُمَّةِ، مُنْذُ أَزْمَانٍ مُتَطَاوِلَةٍ، إِلَى زَمَانِنَا الْحَاضِرِ، بِسَبِيلِ كَثْرَةِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ.

* وَقَدْ عَمَدَ أَهْلُ الْبِدَعِ، بِتَالِيفِ الْكُتُبِ وَتَدْرِيسِهَا، وَصَارُوا يُفَرِّونَ عَنْ طَرِيقِهَا: أَفْكَارَهُمْ، وَأَهْوَاءَهُمْ، وَيَحْتَجُونَ بِهَا عَلَى مُخَالَفِيهِمْ، مَعَ بُطْلَانِهَا.

* وَهَذَا كِتَابٌ لَطِيفٌ فِي بَابِهِ؛ فِي اسْتِحْبَابِ: «وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى فِي أَثْنَاءِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ».

* وَقَدْ ذَكَرْتُ فِيهِ الْأَدِلَّةَ مِنَ السُّنَّةِ النَّبُوَيَّةِ، وَمِنَ الْأَثَارِ الصَّحَابِيَّةِ، وَمِنْ فَتاوىِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا.

قُلْتُ: وَالْعَصْرُ الْحَاضِرُ شَهِدَ تَدَقُّقُ أَنْاسٍ إِلَى مَذَهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَتَنَامِيَ ذَلِكَ بِشَكْلٍ وَاضْعِي فِي الْبُلدَانِ، فَلَا بُدَّ أَنْ نُبَيِّنَ لَهُمْ ذَلِكَ.

هَذَا؛ وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى، أَنْ يَنْصُرَ نَبِيَّهُ، وَسُنْنَتَهُ، وَشَرِيعَتَهُ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، وَعَلَيْهِ التُّكَلَانُ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ، وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ.

كَتَبَهُ

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَثْرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذُكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى سُنْنَةِ وَضْعِ الْيَدِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ، وَهَذَا
الْقَوْلُ: هُوَ الصَّوَابُ، لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ كُلُّهَا تَرْجُعُ إِلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ فِي فُرُوعِهَا، وَإِنْ
كَثُرَ الْخِلَافُ فِيهَا بَيْنَ النَّاسِ، كَمَا أَنَّهَا فِي أَصْوُلِهَا أَيْضًا تَرْجُعُ إِلَى أَصْلٍ
وَاحِدٍ، وَلَا يَصْنُعُ فِيهَا إِلَّا هَذَا الْأَصْلُ الرَّبِّيَّانِيُّ، وَقَدْ عَمِلَ بِهَذَا الْأَصْلِ: الْقُرُونُ
الْفَاضِلَةُ؛ وَهِيَ: قَرْنُ الصَّحَابَةِ، وَقَرْنُ التَّابِعِينَ، وَقَرْنُ تَابِعِي التَّابِعِينَ:
 «فَهُلْ مِنْ مُذَكَّرٍ» (الْقَمَرُ: ٥١)، وَمِنْ مُعْتَبِرٍ فِي الْإِسْلَامِ؟

عَنْ وَائِلِ بْنِ حُبْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ: كَبَرَ:
وَصَفَ هَمَامٌ: حِيَالَ أُذْنِيْهِ، ثُمَّ التَّحَفَ بِشَوِّبِهِ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى، فَلَمَّا
أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ أَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنَ الشَّوْبِ، ثُمَّ رَفَعَهُمَا، ثُمَّ كَبَرَ فَرَكَعَ، فَلَمَّا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ
حَمِدَهُ: رَفَعَ يَدَيْهِ، فَلَمَّا سَجَدَ، سَجَدَ بَيْنَ كَفَّيْهِ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ؛ بِهَذَا الْفَهْظِ

فَهَذَا الْحَدِيثُ؛ مِنْهُمْ: مَنْ رَوَاهُ مُطَوَّلًا، وَمِنْهُمْ: مَنْ رَوَاهُ مُخْتَصِرًا.
 * فَرَوَاهُ عَفَانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا هَمَامُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ، حَدَّثَنِي
عَبْدُ الْجَبَارِ بْنُ وَائِلٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، وَمَوْلَى لَهُمْ؛ أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنْ أَبِيهِ وَائِلِ بْنِ
حُبْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ: كَبَرَ: (وَصَفَ هَمَامٌ:
حِيَالَ أُذْنِيْهِ، ثُمَّ التَّحَفَ بِشَوِّبِهِ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ

أخرج يديه من الثوب، ثم رفعهما، ثم كبر فركع، فلما قال: سمع الله لمن حمده: رفع يديه، فلما سجد، سجد بين كفيه).

حدیث صحيح

آخر جهه مسلم في «صحيحه» (٤٠١)، وأحمد في «المسنن» (ج ٤ ص ١٧ و ١٨)، وأبن أبي خيمته في «التاريخ الكبير» (ج ٢ ص ٩٧١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (ج ٢ ص ٢٨ و ٧١)، وفي «معرفة السنن» (ق/١٥٩ / ط)، وج ٢ ص ٣٣٩)، وأبو عوانة في «المسنن الصحيح» (ج ٥ ص ٣٣٠ و ٣٣١)، وأبو أحمد الحاكم في «شعارات أصحاب الحديث» (ص ٩٦)، وأبو نعيم في «المسنن المستخرج» (ج ٢ ص ٢٤)، والطحاوي في «أحكام القرآن» (ج ١ ص ١٨٨)، وأبن خزيمة في «صحيحه» (٩٠٦)، وأبن حزم في «المحل بالأثار» (ج ٤ ص ١١٢)، والجوزقاني في «الأباضيل والماناكير» (ج ٢ ص ٢٤)، وعبد الحق الإشيلي في «أحكام الشرعية الكبرى» (ج ٢ ص ١٩٢)، والبغوي في «مصابيح السننة» (ج ١ ص ٣١١)، وأبن الجوزي في «جامع المسانيد» (ج ٧ ص ٢٨٤).

قلت: وهذا إسناده صحيح.

* هكذا: رواه همام بن يحيى بن دينار العوذى، بدون ذكر: «الرفع مع الرفع من

السجود».

وهو الصواب، وقال: عن: «علقة بن وائل»، وهو الصحيح.

ومن هذَا الوجه: أورده ابن حجر في «إتحاف المهرة» (ج ١٣ ص ٦٥٧).



* وَهَمَامُ بْنُ يَحْيَى بْنِ دِينَارِ الْعَوْذِيُّ، ثَقَهُ ثَبِّتُ فِي الْحَدِيثِ^(١)؛ فَحَدِيثُهُ هَذَا، أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ ذَكْوَانَ الْعَبْرِيِّ، وَقَدْ ضَبَطَ إِسْنَادَ الْحَدِيثِ، وَمَتَّهُ. فَعَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ رَحْمَةُ اللَّهِ قَالَ: (كَانَ هَمَامٌ، قَوِيًّا فِي الْحَدِيثِ).^(٢)

وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلِ رَحْمَةُ اللَّهِ قَالَ: (هَمَامٌ ثَبِّتُ فِي كُلِّ الْمَشَايخِ).^(٣)

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَلَيٍّ رَحْمَةُ اللَّهِ قَالَ: (الْأَئْبَاتُ مِنْ أَصْحَابِ قَتَادَةَ: ابْنُ أَبِي عَرْوَةَ، وَهِشَامٌ، وَشُعْبَةُ، وَهَمَامُ).^(٤)

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ٦٣)؛ سَأَلْتُ: (عَلَيًّا عَنْ هَمَامِ بْنِ يَحْيَى)، فَقَالَ: (نَفَّهَ، ثَبَّتَ).

(١) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حجر (ج ١٤ ص ٥٨ و ٥٩ و ٦١)، و«السُّؤَالَاتِ» لمُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ (ص ٦٣)، و«التَّارِيَخُ» لابن مُحْرِزٍ (ص ١٧٦)، و«الْمُسْتَدْرَكُ» لِلْحَاكِمِ (ج ١ ص ٣٦٨)، و«الْجَرْحُ وَالْتَّعْدِيلُ» لابن أَبِي حَاتِمٍ (ج ٩ ص ١٠٨).

(٢) أَثْرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرْحُ وَالْتَّعْدِيلُ» (ج ٩ ص ١٠٨).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٣) أَثْرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرْحُ وَالْتَّعْدِيلُ» (ج ٩ ص ١٠٨).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٤) أَثْرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ٨ ص ٤٤٣).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وقال الحاكم في «المُسْتَدِرَك» (ج ١ ص ٣٦٨)؛ عن همام بن يحيى: (ثقة، حافظ).

وقال أبو داود في «السؤالات» (ص ٣٣٥)؛ سمعت أحمداً قال: (همام يضيّط، ضبطاً جيداً).

* وعفان بن مسلم بن عبد الله الصفار: أثبتت من روى، هذا الحديث، عن همام بن يحيى بن دينار العوادي، وقد كان ثبتاً، ضابطاً للأحاديث.^(١)
عن الإمام أحمداً قال: (عفان بن مسلم، وحبان بن هلال، وبهؤ بن أسد، هؤلاء المُشتبئون).

وقال الحافظ العجمي في «معرفة الثقات» (ج ٢ ص ١٤٠): (عفان: بصري ثقة، ثبت، صاحب سنة).

وقال الحافظ ابن سعيد في «الطبقات الكبرى» (ج ٩ ص ٣٠): (كان ثقة، كثير الحديث، ثبتاً، حجة).

* ورواه عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري، عن عبد الوارث بن سعيد قال:
حدثنا محمد بن جحادة، حدثني عبد الجبار بن وائل بن حجر، قال: كنت غلاماً لا
أعقل صلاة أبي، قال: فحدثني وائل بن علامة، عن أبي: وائل بن حجر بن عيسى قال:
(صليت مع رسول الله ﷺ، فكان إذا كبر رفع يديه، قال: ثم أخذ شماله

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٩ ص ١٨٨ و ١٨٩)، و«تاريخ بغداد» لخظيب (ج ١٤ ص ٢٠٦ و ٢٠٨)، و«السؤالات» للأجواني (ج ٢ ص ٤٣)، و«التاريخ للدوري» (ج ٤ ص ٢٨٥)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ج ٧ ص ٣٠)، و«الطبقات الكبرى» لابن سعيد (ج ٩ ص ٣٠).

بِيَمِينِهِ، وَأَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي ثُوْبِهِ، قَالَ: إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ أَخْرَجَ يَدَيْهِ، ثُمَّ رَفَعَهُمَا، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَ يَدَيْهِ، ثُمَّ سَجَدَ وَوَضَعَ وَجْهَهُ بَيْنَ كَفَّيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ أَيْضًا، رَفَعَ يَدَيْهِ، حَتَّى فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ: «فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، فَقَالَ: هِيَ صَلَاةُ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَعَلَهُ مَنْ فَعَلَهُ، وَتَرَكَهُ مَنْ تَرَكَهُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤُدَ فِي «سُنْنَةِ» (٧٢٣)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمُحَلَّى بِالْأَثَارِ» (ج٤

ص٩١).

هَكَذَا بِذِكْرِ: «الرَّفْعُ مِنَ الرَّفْعِ مِنَ السُّجُودِ»، وَهِيَ زِيادةُ شَاذَّةٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

وَقَالَ: عَنْ «وَائِلِ بْنِ عَلْقَمَةَ».

* وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ ذَكْوَانَ التَّمِيميُّ، يُعَدُّ مِنَ الثَّقَاتِ الْأَثَبَاتِ، فَهُوَ مِنْ

أَثَبَتِ النَّاسِ فِي الْحَدِيثِ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص٦٣٢): (عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ

ذَكْوَانَ الْعَنْبَريِّ: ثِقَةٌ، ثَبَّتُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (ج٢ ص٦٧٧): (إِلَيْهِ الْمُتَّهَى فِي

الشَّيْبِتِ).

(١) انظر: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لابن حجر (ج٨ ص٤٩٦ و٤٩٧)، و«الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» لابن أبي حاتم (ج٦ ص٧٥)، و«التَّارِيخُ» للدارمي (ص٥٤ و٥٥)، و«الطَّبقَاتُ الْكُبِيرَى» (ج٩ ص٢٩٠)، و«الثَّقَاتُ» لابن حبان (ج٧ ص١٤٠)، و«مَسَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ» لـه (ص١٢٠)، و«الْكَاشِفُ» للذهبي (ج٢ ص٦١٩).

قُلْتُ: وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ، أَنَّ الشَّقَّةَ لَا يُخْطِئُ، بَلْ يُخْطِئُ، لِأَنَّ الْخَطَاً مِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ، فَيَقَعُ مِنْهُمْ، وَلَا بُدَّ.

* ولعل الخطأ: وقع في الإسناد، وفي المتن: مِنْ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ.

* فَأَخْطَأَ فِي ذِكْرِهِ زِيَادَةً: «وَإِذَا رَفَعَ مِنْ رَأْسِهِ مِنَ السُّجُودِ أَيْضًا، رَفَعَ يَدَيْهِ، حَتَّى فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ».

* وَهِيَ زِيَادَةٌ: مُنْكَرٌ، لَا تَصْحُ.

قُلْتُ: وَيُؤَكِّدُ أَنَّ الْخَطَاً مِنْ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ الْحَافِظَ أَبَا دَاؤِدَ؛ عِنْدَمَا ذَكَرَ فِي «السُّنْنَةِ» (ج ١ ص ١٩٢)؛ حَدِيثَ: عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ، أَعْقَبَهُ، بِقَوْلِهِ: «رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ: هَمَّامٌ عَنْ ابْنِ جُحَادَةَ، لَمْ يَذْكُرِ الرَّفْعَ مَعَ الرَّفْعِ مِنَ السُّجُودِ».

* وَبِهَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَهِيَ رِوَايَةُ هَمَّامِ بْنِ يَحْيَى: إِعْلَالٌ، لِرِوَايَةِ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ، فِي ذِكْرِهِ لِزِيَادَةِ: «وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ أَيْضًا رَفَعَ يَدَيْهِ».

* فِرَايَةُ: هَمَّامٌ بْنِ يَحْيَى الْعَوْذِيُّ، بِدُونِ ذِكْرٍ: «الرَّفْعُ مِنَ الرَّفْعِ مِنَ السُّجُودِ»، عَلَى الصَّوَابِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ١٤ ص ١٦٦): «كَذَا قَالَ عَفَانُ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ، وَهُوَ الصَّوَابُ».

وَقَالَ أَبُو دَاؤِدَ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ٣٣٥): سَمِعْتُ أَحْمَدَ قَالَ: (هَمَّامٌ يَضْبِطُ، ضَبْطًا جَيِّدًا).

وقال الحافظ ابن حزم في «صحيحه» (ج ٢ ص ١١٨): «ورواه: همام بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن جحادة، قال: حدثني عبد الجبار بن وائل عن علقة بن وائل، ومولى لهم، عن أبيه: وائل بن حجر». *

* وفي هذا ترجيح من ابن حزم في رواية: عفان بن مسلم عن همام بن يحيى، وهي التي أخرجها مسلم في «صحيحه» (ج ١ ص ٣٠). *

* وهمام بن يحيى بن دينار العوذى: ثقة، ثبت في الحديث، فضيّط الحديث، سندًا، ومتنًا. ^(١)

* وأخطأ أيضًا: عبد الوارث بن سعيد في كتابه، في الإسم، فقال: «وائل بن علقة»، وهو على الصواب: «علقة بن وائل».

قال الحافظ ابن حزم في «صحيحه» (ج ٢ ص ٥٥): (هذا علقة بن وائل، لا شك فيه، لعل عبد الوارث، أو من دونه: شك في اسمه).

وقال الحافظ ابن عبد البر في «التمهيد» (ج ٢٠ ص ٧١): (هكذا: قال في إسناد هذا الحديث: «وائل بن علقة»، وإنما أعرف: «علقة بن وائل»).

* فوهم عبد الوارث بن سعيد في هذا الإسم. ^(٢)

(١) وانظر: «تهذيب الكمال» لل Mizzi (ج ٣٠ ص ٤)، و«الجراح والتعديل» لابن أبي حاتم (ج ٩ ص ١٠٨)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ١٤ ص ٥٨)، و«الكمال» لابن عدي (ج ٨ ص ٤٤٢)، و«التاريخ» للدوري (ج ٤ ص ١٧٠)، و«التاريخ» للدارمي (ص ٤٩)، و«المستدرك» للحاكم (ج ١ ص ٣٦٨)، و«السؤالات» لابن أبي شيبة (ص ٦٣)، و«التاريخ» لابن محير (ص ١٧٦)، و«معرفة النقاب» ليعجلبي (ج ٢ ص ٣٣٥).

(٢) وانظر: «تهذيب الكمال» للمرزي (ج ٣٠ ص ٤٢٠).

* فالمحفوظ: عن عبد الوارث بن سعيد، أنه سماه: «وائل بن علقة»، وأنه انقلب عليه الإسم في كتابه، فأخذ طاف فيه، ولم يصب.

قال الحافظ عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الشرعية الكبرى» (ج ٢ ص ١٩٠): (كذا وقع عند أبي داود: «وائل بن علقة»، والصواب: «علقة بن وائل»).

فائدة الحديث: ذكر وأنه وقع في هذا الإسناد: قلب، على عبد الوارث بن سعيد، وأخطأ في الإسم.

قال عبد الله بن أحماد بن حنبل في «العلل» (ج ١ ص ٤٣٧): سمعت القواريري يقول: (ذهبت أنا، وعفان بن مسلم، إلى عبد الوارث بن سعيد، فقال: أيش تريدون؟، فقال له عفان: أخرج حديث ابن جحادة، فأملاه من كتابه: حدثنا محمد بن جحادة، قال: حدثني وائل بن علقة، عن أبيه: وائل بن حجر، قال: فقال له عفان: هذا كيف يكون؟ حدثنا به: همام، فلم يقل هكذا، قال: فضرب بالكتاب الأرض، وقال: أخرج لكم كتابي، وتقولون: أخطأت؟).

* بعد عبد الوارث بن سعيد، لم يحفظ إسناده، ولا متنه، وهذا ما يجعلنا نردد روايته هذه، لكونه لم يضبط الحديث، ولم يتبع عليه.

* وقد أعلمه الحافظ أبو داود في «السنن» (ج ١ ص ١٩٢)، والحافظ ابن خزيمة في «صحيحه» (ج ٢ ص ١١٨)، وغيرهما.

قلت: وهذا يدل على أن الخطأ في الإسناد، وفي المتن، من عبد الوارث بن سعيد، وهذا أقرب من تعليقه: بابن جحادة، لأن كتاب عبد الوارث بن سعيد نفسه معروف بكثرة الأخطاء فيه.

فَقُدْ نَقَلَ الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى الْأَرْزِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ: عَلَيَّ بْنَ الْمَدِينيِّ يَقُولُ: (في كتاب عبد الوارث بن سعيد: خطأ كثير، قال الحسن: قلت: في الحديث؟، قال: في الإسناد، وأسماء الرجال).^(١)

قُلْتُ: وَهَذَا يَلْرُمُ أَنَّ الشَّفَةَ، قَدْ يَهِمُ وَيُخْطِئُ، وَلَا بُدَّ.

* فَأَخْطَأَ: عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، فِي الْإِسْمِ، فَقَالَ: «وَائِلُ بْنَ عَلْقَمَةً»، وَهُوَ عَلَى الصَّوَابِ: «عَلْقَمَةُ بْنُ وَائِلٍ».^(٢)

* وَالَّذِينَ رَوَوْهُ عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ؛ كُلُّهُمْ: ثِقَاتٌ، وَعَبْدُ الْوَارِثِ: كَانَ يَرْوِيهِ؛ هَكَذَا: (فَحَدَّثَنِي: وَائِلُ بْنُ عَلْقَمَةً)، كَمَا فِي كِتَابِهِ.

* وَبِهَذَا يَظْهَرُ، أَنَّ الْخَطَاًءَ فِيهِ مِنْ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ نَفْسِهِ، فَحَدَّثَ بِهِ هَكَذَا، عَنِ ابْنِ جُحَادَةَ، فَوَهِمْ فِيهِ، فِي الْمَتْنِ، وَفِي الإِسْنَادِ.

* وَبِهَذَا يَظْهَرُ أَيْضًا، أَنَّ الْخَطَاًءَ فِيهِ لَمْ يَكُنْ مِنْ: «مُحَمَّدٌ بْنُ جُحَادَةَ» نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا حَدَّثَ بِهِ عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، فَوَهِمْ فِيهِ.

(١) أَثْرٌ صَحِيفٌ.

آخر جهه أبو أحمد العسكري في «تصحيفات المحدثين» (ج ١ ص ٤٦).
وإسناده صحيح.

قُلْتُ: فَالْخَطَا وَالْخَلْلُ قَدْ يَقْعُدُ فِي كِتَابِ الرَّاوِي الْفُقَةِ، فَأَنْتَهُ.

(٢) وَأَنْطُرُ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزَّيِّ (ج ٣٠ ص ٤٢٤)، وَ«تُحْفَةُ الْأَشْرَافِ» لَهُ (ج ٨ ص ٣٣٥)، وَ«التَّمَهِيدُ» لِابْنِ عبد البر (ج ٩ ص ٢٢٧)، وَ«الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ الْكُبُرَى» لِلإِشْبِيلِيِّ (ج ٢ ص ١٩٠).

* وَعَلَى هَذَا فَقَدْ وَهُمُ الْحَافِظُونَ أَبْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥ ص ١٧٥)؛ بِقَوْلِهِ: (مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ مِنَ الشَّاقِطِينَ، وَأَهْلِ الْفَضْلِ فِي الدِّينِ، إِلَّا أَنَّهُ وَهُمُ فِي اسْمِ هَذَا الرَّجُلِ، إِذَا جَوَادُ تَعَشَّرَ، فَقَالَ: «وَائِلُ بْنَ عَلْقَمَةَ»، وَإِنَّمَا هُوَ: «عَلْقَمَةُ بْنُ وَائِلٍ»). *

كَذَّا قَالَ: وَهَذَا وَهُمْ مِنْهُ.

قُلْتُ: إِذَا فَالْخَطَا لَيْسَ مِنْ مُحَمَّدٍ بْنِ جُحَادَةَ: قَطْعًا، فَإِنَّهُ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْهُ: فَقَطْ، وَغَيْرُ عَبْدِ الْوَارِثِ: يَرْوِيهِ عَلَى الصَّوَابِ.

* وَأَخْرَجَهُ أَبْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥ ص ١٧٣)؛ مِنْ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَجَّاجِ السَّامِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ وَائِلٍ بْنِ حُجْرٍ، قَالَ: كُنْتُ غُلَامًا لَا أَعْقِلُ صَلَاتَةَ أَبِي، فَحَدَّثَنِي وَائِلُ بْنُ عَلْقَمَةَ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: (صَلَيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ): فَكَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّفَّ، رَفَعَ يَدَيْهِ وَكَبَرَ، ثُمَّ التَّحَفَ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِي ثُوبِهِ، فَأَخْدَ شِمَالَهُ بِيمِينِهِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ، أَخْرَجَ يَدَيْهِ وَرَفَعَهُمَا، وَكَبَرَ، ثُمَّ رَكَعَ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، رَفَعَ يَدَيْهِ، فَكَبَرَ، فَسَجَدَ، ثُمَّ وَضَعَ وَجْهَهُ بَيْنَ كَفَّيْهِ).

قَالَ أَبْنُ جُحَادَةَ: «فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، فَقَالَ: هِيَ صَلَاتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَعَلَهُ مَنْ فَعَلَهُ، وَتَرَكَهُ مَنْ تَرَكَهُ».

* وَقَوْلُهُ: «عَنْ وَائِلِ بْنِ عَلْقَمَةَ»؛ صَوَابُهُ: «عَنْ عَلْقَمَةِ بْنِ وَائِلٍ»، وَقَدْ جَاءَ عَلَى الصَّوَابِ؛ عِنْدَ أَحْمَدَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٣١٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٠١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنْنَ الْكُبُرَى» (ج ٢ ص ٧١)؛ فَرَوَوْهُ مِنْ طَرِيقِ عَفَانَ، عَنْ هَمَامٍ، عَنْ

مُحَمَّدٌ بْنُ جُحَادَةَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْجَبَارِ بْنُ وَائِلٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، وَمَوْلَى لَهُمْ، أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنْ أَبِيهِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ.

* وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (ج ٢٢ ص ٦١) من طريقين عن عبد الوارث

الوارث به، وجاء فيه: «علقمة بْنُ وَائِلٍ»، على الصواب.

* فرواه ابن حبان، من طريق إبراهيم بن الحجاج السامي، عن عبد الوارث، عن مُحَمَّدٌ بْنُ جُحَادَةَ، عَنْ عَبْدِ الْجَبَارِ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ وَائِلِ بْنِ عَلْقَمَةَ، بِهِ إِلَى: قَوْلِهِ: «ثُمَّ وَضَعَ وَجْهَهُ بَيْنَ كَفَّيْهِ»، فَقَطْ، ثُمَّ ساقَ كَلَامَ: مُحَمَّدٌ بْنُ جُحَادَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ زِيَادَةً: «الرَّفْعِ مِنَ الرَّفْعِ مِنَ السُّجُودِ»، فَلَمْ تَقْعُ لَهُ هَذِهِ الزِّيَادَةُ، فِي رِوَايَتِهِ، وَقَالَ فِي إِسْنَادِهِ: «وَائِلُ بْنَ عَلْقَمَةَ».

وجاءت رواية: عمران بن موسى؛ بالشك، إذ فيها: «وَائِلُ بْنُ عَلْقَمَةَ، أَوْ عَلْقَمَةُ بْنُ وَائِلٍ».

آخر جها ابن خزيمة في «صحيحه» (ج ٢ ص ١١٧) من طريق عمران بن موسى القزار، قال: حدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا محمد بن جحادة، قال: حدثنا عبد الجبار بن وائل، قال: كنت علاما لا أعقل صلاة أبي، فحدثني وائل بن علقة - أو علقة بن وائل -، عن أبيه: وائل بن حجر قال: (كان رسول الله ﷺ إذا دخل في الصلاة، رفع يديه، ثم كبر، ثم التحف، ثم أدخل يديه في ثوبه، ثم أحذ شماليه بيديه، ثم ذكر الحديث). هكذا قال: فلم يسعه بتمامته.

قال الحافظ ابن خزيمة: «هذا علقة بن وائل لا شك فيه، لعل عبد الوارث، أو من دونه شك في اسمه».

وآخر جهه أبو إسحاق المركي في «المزكيات» (ص ٦٥)، وأبن أبي عيسى في «اللطفائف من دقائق المعارف» (ص ٤١٤) من طريق محمد بن إسحاق بن خزيمة، ثنا عمران بن موسى، ثنا عبد الوارث، ثنا محمد بن جحادة، ثنا عبد الجبار بن وائل قال: كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي، فحدثني وائل بن علقة، أو علقة بن وائل، عن أبي: وائل بن حجر قال: (كان رسول الله ﷺ، إذا دخل في الصلاة رفع يديه، ثم كبر، ثم التحف، ثم أدخل يديه في ثوبه، ثم أخذ شمالة بيمنيه، فإذا أراد أن يركع آخر جهه من ثوبه فرفعهما وكبر، فإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه، ثم كبر فسجد، ووضع وجهه بين كفيه، فإذا رفع رأسه من السجود رفع يديه، فلم يزل يفعل ذلك حتى فرغ من صلاتيه).

* قال محمد - يعني: ابن جحادة: فذكرت ذلك لحسن بن أبي الحسن البصري، فقال: «هي صلاة رسول الله ﷺ، فعله من فعله، وتركته من تركه». قلت: فساقه بتمامه، وفيه الشك: «فحدثني وائل بن علقة، أو علقة بن وائل». * وذكر: «رفع اليدين، مع الرفع من السجود». وهو: حديث منكر.

وآخر جهه أبو نعيم في «المسنن المستخرج» (ج ٢ ص ٢٤) من طريق محمد بن إسحاق بن خزيمة، ثنا عمران بن موسى القزار، ثنا عبد الوارث، ثنا محمد بن جحادة، ثنا عبد الجبار بن وائل قال: كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي، فحدثني وائل بن علقة، وعلقة بن وائل، عن أبي: وائل بن حجر قال: وائل بن حجر عليه به، ولم ي Sutton بتمامه. هكذا: في الإسناد ورد: عن «وائل بن علقة، وعلقة بن وائل».

وآخر جهه الطبراني في «المعجم الكبير» (ج ٢٢ ص ٢٨) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ حِسَابٍ، ثنا عَبْدُ الْوَارِثِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ، عَنْ عَبْدِ الْجَبَارِ بْنِ وَائِلٍ قَالَ: كُنْتُ غُلَامًا لَا أَعْقِلُ صَلَاتَةً أَبِي، فَحَدَّثَنِي: عَلْقَمَةُ بْنُ وَائِلٍ، عَنْ أَبِي: وَائِلٍ بْنِ حُبْرٍ رضي الله عنه قَالَ: (صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسلامه، فَكَانَ إِذَا كَبَرَ رَفَعَ يَدِيهِ، ثُمَّ التَّحَفَ فَأَخْذَ يَمِينَهُ بِشَمَالِهِ، وَأَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي ثَوْبِهِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَ يَدِيهِ، ثُمَّ سَجَدَ وَوَضَعَ جَبْهَتَهُ بَيْنَ كَفَيْهِ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ رَفَعَ يَدِيهِ، حَتَّى فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ).

* هَكَذَا؛ بِذِكْرِ: «الرَّفْعُ، مَعَ الرَّفْعِ مِنَ السُّجُودِ»، وَهِيَ زِيادةٌ شَاذَّةٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، لَا تَصِحُّ.

وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ: أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عِيسَى فِي «اللَّطَائِفِ مِنْ دَقَائِقِ الْمَعَارِفِ» (ص ٤١٤).

وآخر جهه ابن أبي عاصم في «الأحادي والمثنوي» (ج ٥ ص ٧٨) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ حِسَابٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ بِهِ، وَقَالَ: «وَائِلٌ بْنُ عَلْقَمَةَ». قُلْتُ: وَلَيْسَ فِي «الصَّحِيحِ» لِمُسْلِمٍ: «كُنْتُ غُلَامًا، لَا أَعْقِلُ صَلَاتَةً أَبِي»، وَكَذَلِكَ فِي «الْمُسْنَدِ» لِأَحْمَدَ.

* وَوَقَعَ فِي إِسْنَادِهِ عِنْدَ: أَبِي ذَاوْدَ، فِي «السُّنْنَ»: وَهُمْ، وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ: «فَحَدَّثَنِي: وَائِلُ بْنُ عَلْقَمَةَ»، وَإِنَّمَا هُوَ: «عَلْقَمَةُ بْنُ وَائِلٍ»، وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ.

* وَرَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبِرْتَيُّ الْقَاضِي بِيَغْدَادَ، حَدَّثَنَا أَبُو مُنْعِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْجَبَارِ بْنِ وَائِلٍ بْنِ حُبْرٍ، قَالَ: كُنْتُ غُلَامًا لَا أَعْقِلُ صَلَاتَةً أَبِي، فَحَدَّثَنِي: وَائِلُ بْنُ عَلْقَمَةَ، عَنْ أَبِي: وَائِلٍ بْنِ حُبْرٍ رضي الله عنه.

قال: (صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ كَبَرَ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ، ثُمَّ التَّحَفَّظَ وَأَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي ثَوْبِهِ، فَأَخَذَ شِمَالَهُ بِيمِينِهِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُرْكَعَ أَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ ثَوْبِهِ، ثُمَّ رَفَعَهُمَا وَكَبَرَ، وَسَجَدَ، وَوَضَعَ وَجْهَهُ بَيْنَ كَفَّيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ رَفَعَ يَدَيْهِ، فَلَمْ يَزِلْ يَفْعَلُهُ كَذَلِكَ حَتَّى فَرَغَ مِنْ صِلَاتِهِ).

قال محمد بن جحادة: «فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ فَقَالَ: هِيَ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَعَلَهُ مَنْ فَعَلَهُ، وَتَرَكَهُ مَنْ تَرَكَهُ».

آخر جهه ابن عبد البر في «التمهيد» (ج ٩ ص ٢٢٧).

وآخر جهه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (ج ١ ص ٢٥٧) من طريق أبي معمر: عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج، قال: ثنا عبد الوارث، قال: ثنا محمد بن جحادة، قال: حدثني عبد الجبار بن وائل بن حجر، قال: كنت علاماً، لا أعقل صلاة: أبي، فحدثني: وائل بن علقة، عن أبي: وائل بن حجر قال: (صلّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ وَجْهَهُ بَيْنَ كَفَّيْهِ).

هكذا: روی مختصراً، وبدون شك في الأسم: «عن وائل بن علقة عن وائل بن حجر».

وآخر جهه ابن عبد البر في «التمهيد» (ج ٢٠ ص ٧١)، والطحاوي في «أحکام القرآن» (ج ١ ص ١٨٨ و ١٨٩) من طريق أبي معمر، حدثنا عبد الوارث بن سعيد قال: حدثنا محمد بن جحادة قال: حدثني عبد الجبار بن وائل قال: كنت علاماً، لا أعقل صلاة: أبي، فحدثني: وائل بن علقة، عن أبي: وائل بن حجر قال: (صلّيْتُ خَلْفَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ إِذَا دَخَلَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدِيهِ، فَكَبَرَ ثُمَّ التَّحَفَ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي ثُوِّيهِ، فَأَخْدَدَ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ).

* فَرَوَاهُ الطَّحاوِيُّ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، أَيْضًا: مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَعْمَرٍ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ وَبْنِ أَبِي الْحَجَاجِ، عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ بِهِ، وَقَالَ: «وَائِلُ بْنُ عَلْقَمَةً»، دُونَ شَكٍّ فِي الاسمِ.

* وَرَوَاهُ قَيْسُ بْنُ سُلَيْمٍ الْعَنْبَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَلْقَمَةُ بْنُ وَائِلٍ بْنِ حُجْرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: (صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَبَرَ حِينَ افْتَسَحَ الصَّلَاةُ وَرَفَعَ يَدِيهِ، وَحِينَ أَرَادَ أَنْ يُرْكَعَ رَفَعَ يَدِيهِ، وَبَعْدَمَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنْنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٣٣٠)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٢ ص ١٩٤)، وَالْبُخَارِيُّ فِي «رَفْعِ الْيَدَيْنِ» (٢٨)، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ١٩)، وَابْنُ أَبِي خَيْرَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٩٧٠).

* هَكَذَا: فَلَمْ يَذْكُرْ: «رَفَعَ الْيَدَيْنِ مَعَ الرَّفْعِ مِنَ السُّجُودِ».

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «رَفْعِ الْيَدَيْنِ» (ص ١٦٤): «هَذِهِ الْأَحَادِيثُ: كُلُّهَا صَحِيحَةٌ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

* وَرَوَاهُ مُوسَى بْنُ عُمَيْرِ الْعَنْبَرِيُّ، وَقَيْسُ بْنُ سُلَيْمٍ الْعَنْبَرِيُّ، قَالَا: نَا عَلْقَمَةُ بْنُ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ: وَائِلُ بْنِ حُجْرٍ بْنِ عَلْقَمَة قَالَ: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، إِذَا كَانَ قَائِمًا فِي الصَّلَاةِ

فَبَصَرَ يَمِينَهُ عَلَى شَمَالِهِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَاضِعًا يَمِينَهُ عَلَى شَمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ).

حَدِيثُ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنْنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤٦٣)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٢ ص ١٢٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٣١٦)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٣ ص ٢٠٠)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السُّنْنِ» (ج ١ ص ٢٨٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٣٤٣)، وَالْطَّبَرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٢٢ ص ٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنْنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢٨)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٣ ص ٩٠)، وَالْبَغْوَيُّ فِي «شَرْحِ السُّنْنَةِ» (ج ٣ ص ٣٠)، وَفِي «الْأَنْوَارِ» (ج ١ ص ٣٨٥)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمَهِيدِ» (ج ٢٠ ص ٧٢).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمَهِيدِ» (ج ٢٠ ص ٧١): (وَأَمَّا وَضْعُ الْيَمِينِ عَلَى الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ، فَفِيهِ: آثَارُ ثَابَتَةٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ).

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٢ ص ٢٤); بَابُ وَضْعِ الْيَمِينِ عَلَى الشَّمَالِ فِي الصَّلَاةِ.

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنْنِ» (ج ٢ ص ٣٣٩); بَابُ: وَضْعِ الْيَمِينِ عَلَى الشَّمَالِ فِي الصَّلَاةِ.

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ الْبَغْوَيُّ فِي «شَرْحِ السُّنْنَةِ» (ج ٣ ص ٣٠); بَابُ: وَضْعِ الْيَمِينِ عَلَى الشَّمَالِ فِي الصَّلَاةِ.

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ الْبُوْصِيرِيُّ فِي «إِعْتَاقِ الْحَيْرَةِ الْمَهَرَةِ» (ج ٢ ص ٣٢٧)؛ وَضَعُ
الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٣ ص ٢٣٧): «ذِكْرُ: وَضَعِ الْيَمِينِ عَلَى
الشَّمَالِ فِي الصَّلَاةِ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ١٢)، بَابُ: وَضَعِ الْيَمِينِ عَلَى
الشَّمَالِ فِي الصَّلَاةِ.

* وَذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ، مِنَ الْحَنَفِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ، وَالْحَنَابِلَةِ، إِلَى أَنَّ مِنْ سُنْنِ
الصَّلَاةِ: «وَضَعُ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ». ^(١)



(١) انْظُرْ: «بَدَائِعَ الصَّنَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ (ج ٢ ص ٥٢٣)، وَ«مُعْنَيِ الْمُحْتَاجِ» لِلشَّرْبِينِيِّ (ج ١ ص ١٥٢)، وَ«كَشَافَ
الْفَنَاءِ» لِلْبُهُورِيِّ (ج ١ ص ٣٣٣)، وَ«الْفِقْهُ الْمُبِيْرُ» لِلطَّيَّارِ (ج ١ ص ٢٨١).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ: فِي وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى،
وَهُوَ الْوَضْعُ، فِي أَثْنَاءِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَهُوَ الْأَفْضَلُ لِلْخُشُوعِ، وَالسُّكُونِ،
وَالنَّوْاضِعِ

١) عَنْ وَائِلِ بْنِ حُبْرٍ الْحَاضِرِ مِيٰ قَالَ: فِي صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَوْضِعِ الشَّاهِدِ مِنْهُ؛ قَالَ: (رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ: يَضْعُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى). وَفِي رِوَايَةِ (ثُمَّ قَبَضَ بِالْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى). وَفِي رِوَايَةِ (ثُمَّ ضَرَبَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَأَمْسَكَهَا). وَفِي رِوَايَةِ (وَرَأَيْتُهُ مُمْسِكًا يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ). وَفِي رِوَايَةِ (لَا حَفَظَ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا افْتَحَ الصَّلَاةَ، كَبَرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، حَتَّى حَادَّا بِأَذْنِيهِ، ثُمَّ أَخَذَ شِمَالَهُ، يَمِينِهِ، فَلَمَّا كَبَرَ لِلرُّكُوعِ رَفَعَ يَدَيْهِ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤُدُ فِي «سُنْنَةِ» (٧٢٦)، وَالْتَّرْمِذِيُّ فِي «سُنْنَةِ» (٢٩٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنْنَ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٣٥٠)، وَ(ج ٢ ص ٦٠)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٢ ص ١٢٦ و ٢١١)، وَ(ج ٣ ص ٣٥ و ٣٧)، وَفِي «جُزْءٍ مِنْ إِمْلَائِهِ» (٣٤)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنْنَةِ» (٨١٠)، وَ(٨٦٧)، وَ(٩١٢)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨)، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٦٨ و ١٧٥)، وَ(ج ٢ ص ١٩٣)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٥٨)، وَالْبَزَارُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٠ ص ٣٥٣ و ٣٥٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٢١١ و ٢١٢ و ٢٣٣ و ٢٥٤ و ٣٤٢)، وَ(ج ٢ ص ٣٠)،

و(ج ٢ ص ٨٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (ج ١ ص ١٩٦ و ٢٢٧ و ٢٣٠ و ٢٥٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (ج ٢ ص ٧٢ و ١١١ و ١١٢ و ١٣١)، وفي «معرفة السنن» (ج ٢ ص ٢٨)، والبخاري في «جزء رفع اليـدين» (١٢٨)، وابن خزيمة في «صحيحه» (ج ١ ص ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٣٢٣ و ٣٤٣ و ٣٥٣)، وابن الجارود في «المتنقى» (٢٠٢)، و(٢٠٨)، والخطيب في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (ج ١ ص ٤٤٤ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢)، وفي «موضع أوهام الجميع والتفريق» (ج ٢ ص ٥٠٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (ج ٢٠ ص ٧١ و ٧٤)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٤٢١)، و(٧٣٢)، و(٥٢٩)، و(٥٤٧)، وابن حبان في «الصلة» (ج ١٣ ص ٦٦٠ و ٦٦٥ و ٦٦٦ -إتحاف الم Hera)، وابن حزم في «المحلّى بالأثار» (ج ٤ ص ١٢٦)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (ج ٣ ص ٣٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (ج ٢٢ ص ٣٣ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٨ و ٩٤)، وفي «المعجم الأوسط» (ج ٢ ص ١٩٨)، و(ج ٥ ص ٣٢٨)، وفي «الدعاء» (٦٣٧)، والدارقطني في «السنن» (ج ١ ص ٢٩٥)، وفي «الأفراد» (ج ٢ ص ١٥٦)، وفي «المؤتلف والمختلف» (ج ٤ ص ١٨٥٢)، والبغوي في «شرح السنـة» (ج ٣ ص ١٤٢)، وابن المندـر في «الأوسط» (ج ٢ ص ٢٠٣ و ٢١٦)، و(ج ٣ ص ٦٩)، وابن المقرئ في «الأربعين» (٤٢) مـن طـريق خـالد بـن عـبد اللـه الـواسـطي، وعـيـدة بـن حـمـيد، وعـبد اللـه بـن إـدرـيس، وشـعبـة بـن الحـجاج، وسـفـيـان الثـورـي، وعـبد الـواـحـدـي، وـأـبـي عـوانـة، وـأـبـي الأـحـوـصـي سـلـام بـن سـلـيـم، وـزـهـير بـن مـعـاوـيـة، وـمـوسـى بـن أـبـي عـائـشـة، وـمـحـمـد بـن

فُضِيلٌ، وَزَائِدَةَ بْنِ قُدَامَةَ، وَبِشْرِ بْنِ الْمُفَضَّلِ، وَأَبُو إِسْحَاقَ؛ كُلُّهُمْ: عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ

الْجَرْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ تَحْمِيلُهُ يَهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدٌ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ التَّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُوْصِيرِيُّ فِي «مِصْبَاحِ الزُّجَاجَةِ» (ج ١ ص ١١٣): «وَهَذَا إِسْنَادٌ

صَحِيحٌ، رِجَالُهُ ثَقَاتٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي «المَجْمُوعِ» (ج ٣ ص ٢٥٨): «رَوَاهُ أَبُو دَاؤِدَ، بِإِسْنَادٍ

صَحِيحٍ».

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي «الْخُلَاصَةِ» (١٣٩١): «رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُلَقِّنِ فِي «الْبَدْرِ الْمُنِيرِ» (ج ٤ ص ١١): «هَذَا الْحَدِيثُ:

صَحِيحٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي «المَجْمُوعِ» (ج ٣ ص ٤١٧): «رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ؛ بِإِسْنَادٍ

صَحِيحٌ».

* وَكُلُّ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ: مَعْنَاهَا وَاحِدٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَهُوَ قَبْضُ الْيُسْرَىِ بِالْيُمْنَىِ،

وَالْوَرْضُعُ يُحْمَلُ عَلَيْهَا؛ إِذْ إِنَّهَا لَا تُخَالِفُهَا؛ لِدُخُولِ الْوَرْضُعِ فِي مَعْنَى: الْقَبْضِ؛ بِمَعْنَى:

أَنَّهُ ثَبَّتَ الْقَبْضُ، وَثَبَّتَ الْوَرْضُعُ.

(٢) وعن عبد الكريـم بن أبي المخارق رحمـ اللهـ ؛ آنـهـ قـالـ : (من كـلامـ النـبـوـةـ : إـذـا لـمـ تـسـتـحـيـ فـأـفـعـلـ مـاـ شـيـتـ ، وـوـضـعـ الـيـدـيـنـ إـحـدـاهـمـاـ عـلـىـ الـأـخـرـيـ فـيـ الصـلـاـةـ ، [يـضـعـ الـيـمـنـيـ عـلـىـ الـيـسـرـيـ])^(١) ، وـتـعـجـيلـ الـفـطـرـ ، وـالـاسـتـيـنـاءـ^(٢) بـالـسـحـورـ) .

أَثْرُ صَحِيحٌ

آخر جهه مالـكـ فـيـ (الـمـوـطـأـ) (جـ ١ صـ ٢٢٥ـ) ، وـأـبـوـ مـصـبـعـ الزـهـرـيـ فـيـ (الـمـوـطـأـ) (٤٢٤ـ) ، وـالـقـعـنـيـ فـيـ (الـمـوـطـأـ) (٢٣٠ـ) ، وـالـحـدـثـانـيـ فـيـ (الـمـوـطـأـ) (١٣٣ـ) مـنـ طـرـيقـ مـالـكـ ، عـنـ عـبـدـ الـكـرـيـمـ بنـ أـبـيـ الـمـخـارـقـ الـبـصـرـيـ يـهـ .
قـلـتـ : وـهـذـاـ سـنـدـ صـحـيـحـ .

قـلـتـ : وـلـاـ يـضـرـ هـنـاـ ضـعـفـ عـبـدـ الـكـرـيـمـ بنـ أـبـيـ الـمـخـارـقـ الـبـصـرـيـ ، لـأـنـهـ مـقـطـوـعـ عـلـيـهـ مـنـ قـوـلـهـ ، كـمـاـ تـدـلـ عـلـيـهـ الصـنـاعـةـ الـحـدـيـثـيـةـ ، فـهـوـ يـنـقـلـ مـاـ هـوـ شـائـعـ عـنـدـ النـاسـ مـنـ الـأـحـكـامـ الصـحـيـحةـ فـيـ الـدـيـنـ ، وـهـوـ لـيـسـ مـنـ بـابـ الرـوـاـيـةـ .

قـالـ الـإـمـامـ اـبـنـ الـقـيـمـ رـحـمـ اللهـ فـيـ (تـهـذـيـبـ السـنـنـ) (جـ ١ صـ ٣٥٤ـ) : (فـيـهـ -يـعـنـيـ: الـحـدـيـثـ - وـضـعـ الـيـمـنـيـ عـلـىـ الـيـسـرـيـ فـيـ الـقـيـامـ) . اـهـ .

وـقـالـ الـفـقـيـهـ السـبـكـيـ رـحـمـ اللهـ فـيـ (الـمـنـهـلـ الـعـذـبـ الـمـوـرـودـ) (جـ ٥ صـ ١٠٠ـ) : (مـشـرـوـعـيـهـ وـضـعـ الـيـمـنـيـ عـلـىـ الـيـسـرـيـ فـيـ الصـلـاـةـ) . اـهـ .

(١) قـلـتـ : بـيـنـ الـقـوـسـيـنـ ، مـنـ قـوـلـ الـإـمـامـ مـالـكـ ، لـيـسـ مـنـ الـحـدـيـثـ .

(٢) يـعـنـيـ : تـأـخـيرـ السـحـورـ .

وَقَالَ الْفَقِيهُ السُّبْكِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْمَنْهَلِ الْعَذْبِ الْمَوْرُودِ» (ج ٥ ص ١١١):
 (وَالْحِكْمَةُ: فِي هَذَا الْوَضْعِ أَنَّهُ أَسْلَمُ لِلْمُصَلِّي مِنَ الْعَبَثِ، وَأَحْسَنُ فِي التَّضَرُّعِ
 وَالْخُشُوعِ، فَإِنَّهَا هَيَّةُ السَّائِلِ الدَّلِيلِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْقَسْطَلَانِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ٤ ص ٤٣٤): (وَالْحِكْمَةُ:
 فِي ذَلِكَ أَنَّ الْقَائِمَ بَيْنَ يَدَيِ الْمَلِكِ الْجَبَارِ، يَتَأَذَّبُ بِوَضْعِ يَدِهِ عَلَى يَدِهِ، أَوْ هُوَ أَمْنَعُ
 لِلْعَبَثِ، وَأَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ). اهـ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذُكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى الْمَوْضِعِ الثَّانِي: فِي وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى، مَعَ الْقَبْضِ، أَوِ الْإِمْسَاكِ، فِي حَالِ الْتَّقْيَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَهُوَ أَنْفَضُّ، لِلْخُشُوعِ، وَالسُّكُونِ، وَالثَّوَاضُعِ

١) عَنْ وَائِلِ بْنِ حُبْرٍ الْحَاضِرِ مِيقَاتِهِ قَالَ: فِي صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَوْضِعِ الشَّاهِدِ مِنْهُ؛ قَالَ: (رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ: يَضْعُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى). وَفِي رِوَايَةِ (ثُمَّ قَبَضَ بِالْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى). وَفِي رِوَايَةِ: (ثُمَّ ضَرَبَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَأَمْسَكَهَا). وَفِي رِوَايَةِ: (وَرَأَيْتُهُ مُمْسِكًا يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ). وَفِي رِوَايَةِ: (لَا حَفَظَ صَلَاةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَلَمَّا افْتَحَ الصَّلَاةَ، كَبَرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، حَتَّى حَادَّا بِأَذْنِيهِ، ثُمَّ أَخْدَ شِمَالَهُ، بِيَمِينِهِ، فَلَمَّا كَبَرَ لِلرُّكُوعِ رَفَعَ يَدَيْهِ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤُدُ فِي «سُنْنَةِ» (٧٢٦)، وَالْتَّرمِذِيُّ فِي «سُنْنَةِ» (٢٩٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنْنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٣٥٠)، وَ(ج ٢ ص ٦٠)، وَفِي «الْمُجْتَبِيِّ» (ج ٢ ص ١٢٦ و ٢١١)، وَ(ج ٣ ص ٣٥ و ٣٧)، وَفِي «جُزْءٍ مِنْ إِمْلَائِهِ» (٣٤)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنْنَةِ» (٨١٠)، وَ(ج ٤ ص ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨)، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٦٨ و ١٧٥)، وَ(ج ٢ ص ١٩٣)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٥٨)، وَالْبَزَارُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٠ ص ٣٥٣ و ٣٥٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٢١١ و ٢١٢ و ٢٣٣ و ٢٥٤ و ٣٤٢)، وَ(ج ٢ ص ٢٣٠)،

وَ(ج ٢ ص ٨٦)، وَالطَّحاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ١ ص ١٩٦ و ٢٢٧ و ٢٣٠ و ٢٥٧)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنْنَةِ الْكُبِيرَىِ» (ج ٢ ص ٧٢ و ١١١ و ١١٢ و ١٣١)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنْنِ» (ج ٢ ص ٢٨)، وَالبُخَارِيُّ فِي «جُزْءِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ» (١٢٨)، وَابْنُ حُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٣٢٣ و ٣٤٣ و ٣٥٣)، وَابْنُ الْجَارُودَ فِي «الْمُنْتَقَىِ» (٢٠٢)، وَ(٨)، وَالخَطِيبُ فِي «الْفَصْلِ لِلْوَصْلِ الْمُدْرَجِ فِي النَّقلِ» (ج ١ ص ٤٤٤ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢)، وَفِي «مُوضِحِ أَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالْتَّفْرِيقِ» (ج ٢ ص ٥٠٢)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْتَّمَهِيدِ» (ج ٢٠ ص ٧١ و ٧٤)، وَابْنُ الْجُوزِيُّ فِي «الْتَّحْقِيقِ» (٤٢١)، وَ(٧٣٢)، وَ(٥٢٩)، وَابْنُ حِيَانَ فِي «الصَّلَاةِ» (ج ١٣ ص ٦٦٠ و ٦٦٥ و ٦٦٦ - إِتْحَافُ الْمَهَرَةِ)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمُحَلَّىِ بِالْأَثَارِ» (ج ٤ ص ١٢٦)، وَابْنُ أَبِي خَيْمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٣ ص ٣٢)، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٢٢ ص ٣٣ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٨ و ٩٤)، وَفِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ١٩٨)، وَ(ج ٥ ص ٣٢٨)، وَفِي «الدُّعَاءِ» (٦٣٧)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «السُّنْنِ» (ج ١ ص ٢٩٥)، وَفِي «الْأَفْرَادِ» (ج ٢ ص ١٥٦)، وَفِي «الْمُؤْتَلِفِ وَالْمُخْتَلِفِ» (ج ٤ ص ١٨٥٢)، وَالبَغْوَيُّ فِي «شَرْحِ السُّنْنَةِ» (ج ٣ ص ١٤٢)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٢٠٣ و ٢١٦)، وَ(ج ٣ ص ٦٩)، وَابْنُ الْمُقْرِئِ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (٤٢) مِنْ طَرِيقِ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيِّ، وَعَيْدَةَ بْنِ حُمَيْدٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسَ، وَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَاجِ، وَسُفْيَانَ الثُّورِيِّ، وَعَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ، وَأَبِي عَوَانَةَ، وَأَبِي الْأَحْوَصِ سَلَامِ بْنِ سُلَيْمٍ، وَزُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، وَمُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ

فَضِيلٌ، وَرَائِدَةَ بْنِ قُدَامَةَ، وَبِشْرِ بْنِ الْمُفَضَّلِ، وَأَبُو إِسْحَاقَ؛ كُلُّهُمْ: عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبِ الْجَرْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ تَحْمِيلُهُ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدٌ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ التَّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُو صِيرِيُّ فِي «مِصْبَاحِ الزُّجَاجَةِ» (ج ١ ص ١١٣): «وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، رِجَالُهُ: ثَقَاتٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوْوَيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٣ ص ٢٥٨): «رَوَاهُ أَبُو دَاؤِدَ، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ».

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوْوَيُّ فِي «الْخُلَاصَةِ» (١٣٩١): «رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُلَقْنِ فِي «الْبَدْرِ الْمُنِيرِ» (ج ٤ ص ١١): «هَذَا الْحَدِيثُ: صَحِيحٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوْوَيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٣ ص ٤١٧): «رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ».

* وَكُلُّ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ: مَعْنَاهَا وَاحِدٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَهُوَ قَبْضُ الْيُسْرَى بِالْيُمْنَى، وَالْوَضْعُ يُحْمَلُ عَلَيْهَا؛ إِذْ إِنَّهَا لَا تُخَالِفُهَا؛ لِدُخُولِ الْوَضْعِ فِي مَعْنَى: الْقَبْضِ؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ ثَبَّتَ الْقَبْضَ، وَثَبَّتَ الْوَضْعَ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى الْمَوْضِعِ التَّالِيِّ: مَنْ وَضَعَ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى، وَالذِّرَاعَ فِي حَالِ الْقِيَامِ، وَهُوَ أَنْأَفَضُّ لِلنُّخُوشُونِ، وَالسُّكُونِ، وَالشُّوَاضُ فِي الصَّلَاةِ

(١) عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ صَاحِبِ الْمُوَطَّأِ، أَنَّهُ قَالَ: (كَانَ النَّاسُ يُؤْمِرُونَ، أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٢٢٤)، وَمَالِكُ فِي «الْمُوَطَّأِ» (ج ١ ص ٢٢٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٣٣٦)، وَالْبَغْوَيُّ فِي «شَرْحِ السُّنْنَةِ» (٥٦٨)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنْنَةِ» (ج ١ ص ٣١)، وَأَبُو مُصَعَّبِ الرُّهْرِيُّ فِي «الْمُوَطَّأِ» (٤٢٦)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمُوَطَّأِ» (٤١٦)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِيِّ» (ج ٢ ص ٤٣٤)، وَابْنُ أَبِي صُفْرَةِ فِي «الْمُخْتَصِرِ النَّصِيحِ» فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٣٩٩)، وَالْحَدَّاثَانِيُّ فِي «الْمُوَطَّأِ» (١٣٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنْنَةِ الْكُبِيرِ» (ج ٢ ص ٢٨)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنْنَةِ» (٦٨١)، وَالرَّشِيدُ الْعَطَّارُ فِي «مُجَرَّدِ الْكُبِيرِ» (ج ٢ ص ٣٣٩)، وَفِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (٤٠٩)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمُوَطَّأِ» (٢٣١)، أَسْمَاءِ الرُّوَاةِ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ» (ص ٣١٦)، وَالْقَعْنَبِيُّ فِي «الْمُوَطَّأِ» (٢٣١)، الطَّبرَانِيُّ فِي «الْمُعْجمِ الْكَبِيرِ» (٥٧٧٢)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحَيْنِ» (٥١٣)، وَالطَّحاوِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (٤٠٩)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمُوَطَّأِ» (٢٧٨)، وَأَنْظُرْ: «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» لِلْقَاضِي عَيَاضٍ (ج ٢ ص ٣٩١)، وَ«إِكْمَالِ إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» لِلْأَبِي (ج ٢ ص ٥٧٤).

(١) وَانْظُرْ: «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» لِلْقَاضِي عَيَاضٍ (ج ٢ ص ٣٩١)، وَ«إِكْمَالِ إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» لِلْأَبِي (ج ٢ ص ٢٧٨)، وَ«شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِلْأَبِي الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيِّ (ج ٢ ص ٥٧٤).

«الْكِفَايَةِ» (١٢٨١)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْمُوَطَّأِ» (٢٩٠)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْتَّمَهِيدِ» (ج ٢١ ص ٩٦)، وَابْنُ بُكَيْرٍ فِي «الْمُوَطَّأِ» (ج ١ ص ٣٥٥)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٤٢٩)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٣ ص ٩١) مِنْ طُرُقِ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ تَحْمِيلَهُ بِهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَغْوَى: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ».

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٢٢٤); بَابٌ: وَضَعِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (ج ٢ ص ٢٢٤): (قَوْلُهُ: «بَابٌ: وَضَعِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى»؛ أَيْ: فِي حَالِ الْقِيَامِ، وَقَوْلُهُ: «كَانَ النَّاسُ يُؤْمِرُونَ»، هَذَا حُكْمُهُ: الرَّفْعُ؛ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لَهُمْ بِذَلِكَ: هُوَ النَّبِيُّ ﷺ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَيْنَى رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «عُمْدَةِ الْقَارِيِّ» (ج ٥ ص ١٥): (أَيْ: هَذَا بَابٌ فِي بَيَانِ: وَضَعِ الْمُصَلِّي يَدَهُ الْيُمْنَى، عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى، فِي حَالِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْقَسْطَلَانِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «إِرْشَادِ السَّارِيِّ» (ج ٢ ص ٤٣٤): (بَابٌ: وَضَعِ الْمُصَلِّي يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى؛ أَيْ: فِي حَالِ الْقِيَامِ).

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِشْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبُرَى» (ج ١ ص ١٩١); بَابٌ: وَضَعِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ.

* فَهَذَا الْحَدِيثُ: وَاضِحُ الدَّلَالَةِ فِي الْمَقْصُودِ، وَقَدْ بَوَّبَ لَهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٥٩)؛ بَابٌ: وَضَعِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، وَمَعْلُومٌ أَنَّ فِقْهَ الْبُخَارِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي تَرَاجِمِهِ.

قلت: فالحديث فيه بيان الهيئة المأمور بها حال الصلاة في أثناء القيام.

* ومعلوم أن المصلي حال الركوع يضع كفيه على ركبتيه، وحال السجود يضع كفيه على الأرض، وفي حال الجلوس يضعهما على فخذيه وركبتيه.

* فلم يبق إلا حال القيام قبل الركوع وبعده في الصلاة، فعلم أن الأمر متوجه إليهما على السواء، لعدم وجود ما يدل على التفريق بينهما.

* وعموم الحديث: يشملهما، وليس في الحديث: التفصيل، والأصل عدمه، ومن فرق بين الحالين، فإليه الدليل.^(١)

قلت: فنبأ في هذا الحديث، بوضع اليدين على اليد اليسرى: «فوق الصدر» أثناء القيام في الصلاة.

قلت: فالمتأمل في حديث: سهل بن سعيد رضي الله عنه، يتضح له أن الوضع: «على الصدر»، يدل عليه، لأن توضع اليدين على الذراع الأيسر، ويتضمن ذلك، رفع اليدين إلى أعلى، فتصل إلى: «الصدر»، تلقائيا دون تردد.

قلت: وهذه الهيئة في الصلاة، أفضل في الخشوع، وترك العبث فيها.

قال الحافظ القسطلاني رحمه الله في «إرشاد الساري» (ج ٤ ص ٤٣٤): (والحكمة: في ذلك أن القائم بين يدي الملك الجبار، يتاذب بوضع يده على يده، أو هو أمن للعبث، وأقرب إلى الخشوع). اهـ.

(١) وانظر: «الفتاوى» للشيخ ابن باز (ج ١١ ص ١٣٢ و ١٣٨)، و«فتاوى أركان الإسلام» لشيخنا ابن عثيمين (ص ٣٢٥).

* ولذلك الحافظ البخاري، ذكر هذه الهيئة في الصلاة، يعني: وضع اليمنى على اليسرى، ثم أعقبه في «صحيحه» (ج ٢ ص ٣٣٥)؛ باب: الخشوع في الصلاة، ليبين أن هذه الهيئة، هي صفة للخشوع.^(١)

وبوّب عليه الإمام مالك بن أنس رحمه الله في «الموطأ» (ج ١ ص ٢٢٥)؛ وضع اليدين: إحداهما على الأخرى في الصلاة.

وقال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله في «الاستذكار» (ج ٢ ص ٢٩٢): (واما قول:

سهل بن سعد، كان الناس يؤمرون: أن يضع الرجل اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة، فالأغلب فيه أنه عمل معمول به في زمان النبي ﷺ، والخلفاء الراشدين بعده، وقول أبي حازم: «لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ يَنْمِي ذَلِكَ»، أي: يرفعه إلى رسول الله ﷺ). اهـ.

وقال الحافظ النووي رحمه الله في «المجموع» (ج ٣ ص ٢٥٨)؛ عن عبارة البخاري:

(وهذه العبارة صريحة، في الرفع إلى رسول الله ﷺ). اهـ.

٢) وعن وائل بن حجر رضي الله عنه قال: (لأنظرن إلى رسول الله ﷺ: كيف يصلى؟ فنظرت إليه حين قام فكبير، ورفع يديه، حتى حاذى أذنيه، ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى، والرُسْغ، والساعيد).

حديث صحيح، وهو: محفوظ، بزيادة: «الرُسْغ والساعيد»

آخر جهه أبو داود في «سننه» (ج ١ ص ٤٦٥)، والبخاري في «رفع اليدين»

(ص ١١)، والنسائي في «الستن الكبرى» (ج ١ ص ٤٦٣)، وج ٢ ص ٦٢)، وفي

(١) وانظر: «فتح الباري» لأبن حجر (ج ٢ ص ٢٢٤ و ٢٢٥).

«الْمُجْتَبَى» (ج ٢ ص ١٢٦)، و(ج ٣ ص ٣٧)، وَفِي «الْأَمَالِي» (ص ٦٠)، وَأَحَمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٣١٨)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٦٢)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُنْتَقَى» (ص ٩١)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٤٣ و ٣٥٤)، وَالْبَغْوَيُّ فِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٣١)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٣ ص ٩٣)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِشْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرِعِيَّةِ الْكُبُرَى» (ج ٢ ص ١٩٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَّةِ الْكُبُرَى» (ج ٢ ص ٢٧ و ٢٨ و ١٣١)، وَالْطَّبَرَانِيُّ فِي «الْمُعَجَّمِ الْكَبِيرِ» (ج ٢٢ ص ٣٥)، وَالْطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٠٢٠)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنْنَةِ» (٨١٠)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٦٧ و ١٦٨)، وَفِي «الصَّلَاةِ» (ج ١٣ ص ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٧٢ - إِتْحَافُ الْمَهَرَةِ)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَصْلِ لِلْوَصْلِ الْمُدْرَجِ فِي النَّقلِ» (ج ١ ص ٤٤٤ و ٤٤٥)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْتَّمَهِيدِ» (ج ٢٠ ص ٧١)، وَابْنُ الْجَوْزِيُّ فِي «الْتَّحْقِيقِ» (٥٢٩)، وَفِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٧ ص ٢٨٤) مِنْ طَرِيقِ بِشْرِ بْنِ الْمُفَضَّلِ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسَ، وَرَائِدَةَ بْنِ قُدَّامَةَ، وَسَلَامِ بْنِ سُلَيْمَانِ أَبِي الْأَحْوَصِ الْحَنَفِيِّ، وَخَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيِّ، وَعَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادِ الْعَبَدِيِّ، وَسُفْيَانَ الشَّوْرِيِّ، وَزُهَيْرِ بْنِ مُعاوِيَةَ، وَشُعبَةَ، وَعَبِيْدَةَ بْنِ حُمَيْدٍ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَّيْبِ الْجَرْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ؛ كُلُّهُمْ: بِلَفْظِ: «ثُمَّ أَخَذَ شِمَالَهُ، يِيمِينَهُ»، أَوْ: «وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى».

* وَانْفَرَدَ رَائِدَةُ بْنُ قُدَّامَةَ؛ عَنْهُمْ: بِلَفْظِ: «ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ظَهْرِ كَفِهِ الْيُسْرَى، وَالرُّسْغِ، وَالسَّاعِدِ»، مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِ عَاصِمِ بْنِ كُلَّيْبِ الْجَرْمِيِّ.

* وَقِيلَ: وَهُمْ زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، بِزِيادَةِ: «عَلَى ظَهْرِ كَفَهِ الْيُسْرَى، وَالرُّسْغِ، وَالسَّاعِدِ»، وَلَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهَا، وَقَدْ تَغَرَّدَ بِهَا، دُونَ مَنْ رَوَى الْحَدِيثَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَّيْبِ، وَهُمْ: الْجَمَاعَةُ.

قُلْتُ: وَلَيْسَ كَذِلِكَ، بَلْ هُوَ الْمَحْفُوظُ، مِنْ حَدِيثِ زَائِدَةَ بْنِ قُدَامَةَ، وَهِيَ زِيادةُ ثَانَةٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

* وَلَا يُصْرُّ افْرَادُ زَائِدَةَ بْنِ قُدَامَةَ بِهَذِهِ الْزِيادَةِ، «وَالرُّسْغِ وَالسَّاعِدِ»، لِأَنَّهُ ثِقَةٌ، حَافِظٌ، ثَبُوتٌ، وَلَهَا: شَوَاهِدٌ، وَمُتَابَعَاتٌ، فَلَمْ يَأْتِ بِمُنْكَرٍ فِي الْحَدِيثِ، لِأَنَّهَا صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ وَضْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ، فَلَا مَطْعَنٌ فِي سَنَدِهِ، فَإِنَّهُ ثَابُتٌ عَنْهُ.

(١) * وَزَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ: إِلَيْهِ الْمُتَنَهَّى فِي التَّثْبِيتِ، وَهُوَ أَحْفَظُ مَنْ رَوَاهُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَّيْبِ.

قال الإمام أحمد في «العلل» (ج ٢ ص ٦٠١): (حفظاً للحديث والمتشتون في الحديث أربعة: سفيان الثوري، وشعبة، وزهير، وزائدة).

وقال الإمام أحمد: (إذا سمعت الحديث، عن زائدة، وزهير، فلا تبالي: أنْ تسمِعَهُ عن غيرهما).

(١) وهي: هيئته في صفة صلاة النبي ﷺ.

(٢) وانظر: «إكمال تهذيب الكمال» لمعنطاي (ج ٥ ص ٣٠)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٤ ص ٤٢٤)، و«تهذيب الكمال» للمرزي (ج ٩ ص ٢٧٦)، و«الكمال في أسماء الرجال» للمقدسي (ج ٥ ص ١٠).

(٣) أثر صحيح.

آخر جه عبد الغني المقدسي في «الكمال في أسماء الرجال» (ج ٥ ص ١١).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٦ ص ٣٣٩)؛ عَنْ زَائِدَةَ بْنِ قُدَامَةَ: (كَانَ مِنَ الْحُفَاظَ الْمُتَقْنِينَ، لَا يَعْدُ السَّمَاعَ، حَتَّى يَسْمَعَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٥ ص ٢١٨): (الْقَوْلُ: قَوْلُ زَائِدَةَ بْنِ قُدَامَةَ: لِأَنَّهُ مِنَ الْأَثَابِ).

وَقَالَ أَبْنُ هَانِيٍّ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٤٥٧): سَمِعْتُ: أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، يَقُولُ: (عِلْمُ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ عَنْ شُعْبَةَ، وَسُفْيَانَ، وَزَائِدَةَ، وَزَهِيرَ: هُؤُلَاءِ أَثْبَتُ النَّاسِ، وَأَعْلَمُ بِالْحَدِيثِ مِنْ غَيْرِهِمْ، قُلْتُ: إِنِّي اخْتَلَفَ: سُفْيَانُ، وَشُعْبَةُ فِي الْحَدِيثِ، فَالْقَوْلُ: قَوْلُ مَنْ؟، قَالَ: سُفْيَانُ أَقْلُ خَطَاً، وَبِقَوْلِ: سُفْيَانَ آخْذُ).

وَعَنْ مُعاوِيَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَزْدِيِّ قَالَ: (وَكَانَ زَائِدَةُ: ثِقَةٌ، مَأْمُونًا، صَاحِبٌ سُنَّةٍ، وَجَمَاعَةٍ).^(١)

* إِذَا فَرِوَاهُ: زَائِدَةَ بْنِ قُدَامَةَ، هِيَ مَحْفُوظَةٌ، إِذْ هُوَ أَحْفَظُ مَنْ رَوَاهَا عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، حَيْثُ ضَبَطَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَنَقَلَهُ عَنْهُ: الْحَافِظُ الْمِزْيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٩ ص ٢٧٦)، وَالْحَافِظُ أَبْنُ حَبْرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٤ ص ٤٢٢).

(١) أَكْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ أَبْنُ سَعْدٍ فِي «الْطَّبَقَاتِ الْكُبُرَى» (ج ٦ ص ٣٧٨).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قلت: فَهِيَ مِنْ بَابِ زِيَادَةِ الثَّقَةِ، وَفِيهَا زِيَادَةٌ عِلْمٌ عَلَى الرُّوَاةِ الَّذِينَ رَوُوا الْحَدِيثَ
بِدُونِهَا.^(١)

* فَهِيَ: زِيَادَةٌ مَقْبُولَةٌ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ.

قال الحافظ النووي في «المجموع» (ج ٣ ص ٢٥٨): «رَوَاهُ أَبُو دَاؤدَ؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ».

وقال الحافظ النووي في «الخلاصة» (١٣٩١): «رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ».

وقال الحافظ النووي في «المجموع» (ج ٣ ص ٤١٧): «رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ».

وقال الحافظ ابن الملقن في «البدر المنير» (ج ٤ ص ١١): «هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ».

وقال الحافظ أبو صير في «مصابح الزجاجة» (ج ١ ص ١١٣): «وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَرِجَالُهُ ثَقَاتٌ».

وقال الشیخ الألبانی في «صفة صلاة النبي ﷺ» (ج ١ ص ٢٠٩): «وَهَذَا إِسْنَادٌ مُنَصِّلٌ، صَحِيحٌ: عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ».

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (ج ٢ ص ١٧٨): «وَصَحَّحَهُ: ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَغَيْرُهُ».

وعزاه الحافظ ابن حجر في «تلخيص الحبير» (ج ٣ ص ٢٨٠): لابن خزيمة، وابن حبان.

(١) وَانْظُرْ: الْبَدَأُ فِي زِيَادَةِ الثَّقَةِ لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَثْرِيِّ (ص ٦).

والحاديُّث صَحَّحَهُ: الْحَافِظُ ابْنُ الْقِيمِ فِي «رَادِ الْمَعَادِ» (ج ١ ص ٨٥)، وَالشَّيخُ ابْنُ بَازٍ فِي «الْفَتاوَى» (ج ١١ ص ١٣٢ و ١٣٣)، وَالشَّيخُ الْأَلبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنْنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٣ ص ٣١٤)، وَفِي «صَحِيحِ سُنْنِ النَّسَائِيِّ» (ج ١ ص ٢٩٥).

* وَصُورَةُ مَسْأَلَةِ زِيَادَةِ الثَّقَةِ^(١):

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ حَمْلَةً فِي «شَرْحِ الْعِلْلِ» (ج ١ ص ٤٢٥): (مَسْأَلَةُ زِيَادَةِ الثَّقَةِ الَّتِي نَتَكَلَّمُ فِيهَا هَاهُنَا: فَصُورَتُهَا: أَنْ يَرْوِيَ جَمَاعَةٌ حَدِيثًا وَاحِدًا، بِإِسْنَادٍ وَاحِدٍ، وَمَتْنٍ وَاحِدٍ، فَيَزِيدُ بَعْضُ الرُّوَاةِ فِيهِ زِيَادَةً لَمْ يَذْكُرْهَا بِقِيَةُ الرُّوَاةِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ حَمْلَةً فِي «اِخْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٧١): (إِذَا تَفَرَّدَ الرَّاوِي بِزِيَادَةِ فِي الْحَدِيثِ عَنْ بِقِيَةِ الرُّوَاةِ عَنْ شَيْخِ لَهُمْ، وَهَذَا الَّذِي يُعَبِّرُ عَنْهُ بِزِيَادَةِ الثَّقَةِ). اهـ

(١) وَأَنْظُرْ: «الْمُسْتَدْرَكَ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ» لِلْحَاكِمِ (ج ١ ص ٩٣)، وَ(ج ٢ ص ٤٩)، وَ«الْكِفَائِيَّةُ فِي عِلْمِ الرُّوَايَةِ» لِلْخَطِيبِ (ج ٢ ص ٢٤٥)، وَ«الْزُّنْهَةُ النَّاظِرُ» لِابْنِ حَجَّرِ (ص ٨٨ و ٨٩)، وَ«النُّكَتُ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ» لَهُ (ص ٤٩٤ و ٤٩٥)، وَ«الْبُلْدَةُ فِي زِيَادَةِ الثَّقَةِ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَثْرَيِّ (ص ٦)، وَ«رُسُومُ التَّحْدِيدِ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِلْجَعْبَرِيِّ (ص ١٤٩ و ١٥١)، وَ«الْفُصُولُ فِي الْأُصُولِ» لِلْجَصَّاصِ الْحَنَفِيِّ (ج ٣ ص ١١٧)، وَ«الْأُصُولُ» لِلسَّرَّخِسِيِّ (ج ٢ ص ٢٥)، وَ«الْمُسْتَضْفَى» لِلْغَزَالِيِّ (ج ١ ص ١٦٨)، وَ«الْمَنْخُولُ» لَهُ (ص ١٨٣)، وَ«الِّبِنَاءَةُ شَرْحُ الْهِدَاءِ» لِبَدْرِ الدِّينِ الْعَنْيَنِيِّ الْحَنَفِيِّ (ج ٢ ص ٢٠٠)، وَ«شَرْحُ الْأَفْيَةِ الْعِرَاقِيِّ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لَهُ (ص ١٢٥ و ١٢٦)، وَ«مُقَدَّمَةُ جَامِعِ الْأُصُولِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ص ٩٢)، وَ«الْمُتْسَخَبُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ التُّرْكُمَانِيِّ (ص ٦١).

وَفِي مِثْلِ هَذَا^(١): يَقُولُ الْحَافِظُ النَّوْوِيُّ حَمْلَهُ فِي «الْمِنْهاجِ» (ج ٣ ص ١٧): (وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ: هَؤُلَاءِ لَيْسَ بِقَادِحٍ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ، فَقَدْ قَدَّمَنَا فِي الْفُصُولِ: أَنَّ الْمَذَهَبَ الصَّحِيقَ الْمُخْتَارَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفُقَهَاءُ، وَأَصْحَابُ الْأُصُولِ، وَالْمُحَقِّقُونَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَصَحَّاحُهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ ... لِأَنَّهُمَا: زِيادةُ ثِقَةٍ، وَهِيَ مَقْبُولَةٌ عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ مِنْ كُلِّ الطَّوَافِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبْنُ حَزْمٍ حَمْلَهُ فِي «الْإِحْكَامِ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ» (ج ٢ ص ٩٠): (وَإِذَا رَوَى الْعَدْلُ زِيادةً عَلَى مَا رَوَى غَيْرُهُ، فَسَوَاءُ انْفَرَدَ بِهَا، أَوْ شَارَكَهُ فِيهَا غَيْرُهُ مِثْلُهُ، أَوْ دُونَهُ، أَوْ فَوْقَهُ؛ فَالْأَخْذُ بِتِلْكَ الزِّيادةِ فَرْضٌ). اهـ

* وَهُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ تَفَرْدِ الرَّاوِي بِالْحَدِيثِ فِي أَصْلِهِ، إِذَا ثَبَّتَ الْمُخَالَفَةُ بِالْقَرَائِينَ، وَبَيْنَ تَفَرْدِهِ بِزِيادةٍ؛ فَكَانَ تَفَرْدُهُ بِالزِّيادةِ هَذِهِ فِي أَصْلِهِ مَقْبُولًا؛ لِثُبُوتِ الْأَدِيلَةِ فِي أَصْلِهَا؛ بِمَعْنَى: الْلَّفْظَ فِي الْلُّغَةِ، وَلِقِيَامِ قَرِينَةٍ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْمَعْنَى.

قُلْتُ: لِذِلِكَ وَيَظْهُرُ أَحْيَانًا: أَنَّ الْأَئِمَّةَ يَرْوُنَ صِحَّةَ قَبُولِ زِيادةِ الثِّقَةِ إِذَا حُفِّتَ بِالْأَدِيلَةِ، وَالْأُصُولِ، وَالْقَرَائِينَ، وَإِنْ خَالَفَهُ الْأَكْثَرُ؛ لِأَنَّ فِيهَا زِيادةً عِلْمٍ عَلَيْهِمْ، وَلَهَا أَصْلٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ فِي الْمَعْنَى^(٢).

(١) عِنْدَ تَعْلِيمِهِ عَلَى حَدِيثٍ: صُهَيْبٌ بْنٌ سِنَانٍ الرُّوْمِيُّ حَمْلَهُ، عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٦٣)؛ فِي إِثْبَاتِ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِينَ فِي الْآخِرَةِ، لِرَبِّهِمْ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

(٢) فَمِنَ الْقَرَائِينَ أَنْ تَكُونَ الزِّيادةُ لَا مُخَالَفَةً فِيهَا، وَلَا مُنَافَاةً لِمَا يَرْوِيهِ غَيْرُهُ مِنَ النَّقَاتِ.

* وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مُتَفَقُّ عَلَى الْعَمَلِ بِهَا عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.^(١)

* فَتَكُونُ زِيَادَةً مَحْضَةً حَفِظَهَا «الرَّاوِي الثَّقَةُ»؛ دُونَ يَقِيَّةِ أَصْحَابِ شَيْخِهِ؛ فَتُقْبَلُ

مِنْهُ هَذِهِ الرِّيَادَةُ بِنَاءً عَلَى الْعِلْمِ: وَهُوَ جَازِمٌ بِمَا رَوَاهُ، وَهَذَا يُرَجَّحُ بِالْفَرَائِنِ،

وَالْقَوَاعِدِ.^(٢)

وَقَالَ الْحَافِظُ البَيْهَقِيُّ جَهَنَّمُ في «مَعْرِفَةِ السُّنْنِ» (ج ٦ ص ٢٢٩)؛ في حَدِيثٍ:

(وَهَذَا حَدِيثٌ قَدِ اخْتَلَفَ عَلَى الزُّهْرِيِّ فِي إِسْنَادِهِ، وَفِي رَفْعِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَقَامَ إِسْنَادَهُ، وَرَفَعَهُ وَهُوَ مِنَ النِّقَاتِ الْأَثَبَاتِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْخَطَابِيُّ جَهَنَّمُ في «مَعَالِمِ السُّنْنِ» (ج ٢ ص ٨٢٤): (وَهَذَا لَا يَضُرُّ؛

لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ قَدْ أَسْنَدَهُ، وَزِيَادَاتُ الثَّقَاتِ مَقْبُولَةً). اهـ

(١) وَهُوَ بِالضَّرُورَةِ: لَا بُدَّ بِمَزِيدِ تَشْتِتٍ، وَإِنْقَانٍ فِي زِيَادَةِ الثَّقَةِ؛ وَبِمَزِيدِ حِفْظٍ، أَوْ بِأَصْحَاحَةِ كِتَابٍ، أَوْ بِطُولِ مُلَازِمَةِ لِلشَّيْخِ، أَوْ عَدْلٍ.

وَانْظُرْ: «النَّبَدُ فِي زِيَادَةِ الثَّقَةِ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَثْرَيِّ (ص ١٠).

(٢) وَانْظُرْ: «فَتحُ الْبَارِيِّ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ٩ ص ٥٤٨)، وَ«النُّكَتُ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ لَهُ» (ج ٣ ص ١٠٨)، وَ«فَوَّاعِدَ التَّحْدِيدِ» لِلْقَاسِمِيِّ (ص ١٠٧)، وَ«جَامِعُ الْأُصُولِ» لِابْنِ الْأَثْيَرِ (ج ١ ص ١٠٣)، وَ«الْإِعْتِيَارُ» لِلْحَازِمِيِّ (ص ١١)، وَ«تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ الْهِدَىِّ» لِلزَّيَّانِيِّ (ج ١ ص ٣٣٦)، وَ«الْتَّقْيِيدُ وَالْإِيْضَاحُ» لِلْعِرَاقِيِّ (ص ١١١)، وَ«الْمِنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ١٧)، وَ«النَّبَدُ فِي زِيَادَةِ الثَّقَةِ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَثْرَيِّ (ص ١٠)، وَ«إِرْشَادُ طَلَابِ الْحَفَائِقِ» لَهُ (ج ١ ص ٢٢٥)، وَ«الْعَلَلُ الصَّغِيرُ» لِلتَّرْمِذِيِّ (ص ٦٢)، وَ«الْمُنْهَلُ الرَّوَيِّ» لِابْنِ جَمَاعَةِ (ص ٢٢٥)، وَ«الْكِفَائِيَّةُ» لِلْخَطَبِيِّ (ج ٢ ص ٢٣١)، وَ«مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِلْحَاكِمِ (ص ١٦٢)، وَ«الْحَاشِيَّةُ عَلَى نُزُهَةِ النَّبَرِ» لِابْنِ قُطْلُوبِعَـا (ص ٦٣).

(٣) وَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ أُصُولِ، وَقَوَاعِدِ: «أُصُولِ الْحَدِيثِ»، وَأَنْ يُرَجَّعَ إِلَى أَهْلِ الْأَخْيَاصِاصِ فِيهِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ جَهَنَّمُ في «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٦٢): (وَهَذَا مِمَّا يَعْزُ وَجُودُهُ وَيَقْبَلُ فِي أَهْلِ الصَّنْعَةِ مِنْ

يَحْفَظُهُ). اهـ

وقال العلامة الشوكاني رحمه الله في «نيل الأوطار» (ج ٤ ص ٢٧٠): (وقد تقرر في الأصول، وعلم الاصطلاح أن الرفع من الثقة زيادة مقبولة). اهـ

وقال الحافظ النووي رحمه الله في «المجموع» (ج ٦ ص ٢٨٩): (ولا يضر كون بعض طرقه ضعيفاً، أو موقعاً؛ فإن الثقة الواصل له مرفوعاً معه زيادة علم، فيجب قبولها... والحديث حسن يحتج به اعتماداً على رواية الثقات الرافعين، والزيادة من الثقة مقبولة). اهـ

* فتقبل زيادة العدل الذي ينفرد بها: ويجب قبولها إذا أفادت حكمماً يتعلق بها، ولو في المعنى الصحيح.^(١)

قال الإمام البخاري رحمه الله في «صححه» (ص ٢٤١): (والزيادة مقبولة، والمفسر يقتضي على المبهم، إذا رواه أهل الثبت). اهـ

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «فتح الباري» (ج ٣ ص ٣٤٩): (قوله: «والزيادة مقبولة»؛ أي: من الحافظ، و«الثابت»؛ بتحريرك المودحة: الثبات، والمحجة). اهـ

وقال العلامة الشیخ أحـمـد شـاـکـر رـحـمـهـ اللـهـ في «البـاعـثـ الـحـیـثـ» (ص ٨٠): (وهو الحق الذي لا مريء فيه؛ لأن زـيـادـةـ الثـقـةـ دـلـیـلـ عـلـىـ آنـهـ حـفـظـ ماـ عـاـبـ عـنـ غـیرـهـ، وـمـنـ حـفـظـ حـجـةـ عـلـىـ مـنـ لـمـ يـحـفـظـ). اهـ

(١) وانظر: النبذة في زيادة الثقة لأبي الحسن الأثري (ص ١٠).

وقال الإمام الترمذى رحمه الله في «العلل الصغير» (ص ٦٨): (ورب حديث: إنما يُستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما تصح إذا كانت الزيادة من يعتمد على حفظه). اهـ

وقال الإمام مسلم رحمه الله في «التمييز» (ص ١٢٩): (والزيادة في الأخبار لا تلزم؛ إلا عن الحفاظ الذين لم يعثر عليهم الوهم في حفظهم). اهـ

وقال الحافظ الحاكم رحمه الله في «المؤتدر» (ج ١ ص ٣): (وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام: أنَّ الزيادة في الأسانيد، والمؤتون من الثقات مقبولة). اهـ

وقال الحافظ الخطيب رحمه الله في «الكيفية في علم الرواية» (ج ٢ ص ٢٤٥): (قال الجمُهُورُ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ: زِيَادَةُ الْثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ، إِذَا افْرَدَ بِهَا). اهـ

* وهو علم دقيق في علم الحديث الشريف لا بد فيه من سعة إطلاع، وزيادة تثبت، وتأنق في الحكم على زيادة الثقة من حيث قبولها وردها.

قال الملا علي القاري رحمه الله في «شرح شرح نخبة الفكر» (ص ٣١٨): (واعلم أنَّ مَعْرِفَةَ زِيَادَةِ الْثَّقَةِ فَنْ لَطِيفٌ يُسْتَحْسَنُ الْعِنَاءَةَ لِمَا يُسْتَفَادُ بِالزِّيَادَةِ مِنَ الْحُكَامِ، وَتَقْيِيدُ الْإِطْلَاقِ، وَإِيَضَاحُ الْمَعَانِي وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يُعرَفُ بِجَمْعِ الْطُّرُقِ وَالْأَبْوَابِ). اهـ

وقال الحافظ النووي رحمه الله في «التقريب والتبسيير» (ص ١٤٧): (معرفة زيادات الثقات وحكمها: هو فن لطيف تُسْتَحْسَنُ الْعِنَاءَةُ بِهِ). اهـ

وقال الحافظ السخاوي رحمه الله في «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (ج ٢ ص ٢٨): (وهو فن لطيف تُسْتَحْسَنُ الْعِنَاءَةُ بِهِ، يُعرَفُ بِجَمْعِ الْطُّرُقِ وَالْأَبْوَابِ). اهـ

قلت: فلا يُعرف ذلك إلا بجمع الطرق والآلفاظ.
فعن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله قال: (الحادي ث إذا لم تجتمع طرقه لم تفهمه)،
يعني: لم يتبيّن خطوه وضعيته.

أثر حسن

آخر جه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الرأوي» (١٧٠٠) من طريق عبيد الله بن محمد بن حمدان العكبري، قال: حدثني محمد بن أيوب بن المعاافى، قال: سمعت إبراهيم الحربي، يقول: سمعت أحمد بن حنبل به.
قلت: وهذا سند حسن.

وهذا يدل على أن الحديث لا بد أن تجتمع طرقه لكي يتبيّن شدوذه في المتن، أو في السندي.^(١)

فائدة:

قوله: «الرُّسْخُ»؛ بضم «الراء»، وسكون المهملة، بعدها معجمة، هو المفصل بين السعيد والكاف.
وقوله: «والسعيد»؛ ما بين المرفق والكاف، سمي سعيداً: لأنّه يساعد الكاف في

بطشها وعملها.^(٢)

(١) وانظر: «توضيح الأحكام» للصياغي (ج ٢ ص ٢٨ و ٢٩).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (ج ٢ ص ٢٢٤)، و«المصباح المنير» للفيومي (ج ١ ص ٢٧٧)، و«عون المعبود» للأبادي (ج ٢ ص ٤١٤)، و«شرح سنن أبي داود» للعيني (ج ٢ ص ٣١).

قَالَ الْحَافِظُ الْعَيْنِي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (ج ٥ ص ١٦): (صِفَةُ الْوَضْعِ، وَهِيَ أَنْ يَضَعَ بَطْنَ كَفِهِ الْيُمْنَى عَلَى رُسْغِهِ الْيُسْرَى، فَيَكُونُ الرُّسْغُ وَسَطُ الْكَفِّ). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَّامُ الْعَظِيمُ آبَادِي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «عَوْنِ الْمَعْبُودِ» (ج ٢ ص ٤١): (قَوْلُهُ: «وَالرُّسْغُ»؛ بِضمِّ «الرَّاءِ»، وَسُكُونِ الْمُهْمَلَةِ، بَعْدَهَا مُعْجَمَةُ، هُوَ الْمِفْصَلُ بَيْنَ السَّاعِدِ وَالْكَفِّ، وَ«السَّاعِدِ»: بِالْجَرِّ، عَطْفٌ عَلَى الرُّسْغِ، وَالرُّسْغُ مَجْرُورٌ لِعَطْفِهِ عَلَى قَوْلِهِ: «كَفِهِ الْيُسْرَى»).

الْمُرَادُ أَنَّهُ: وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى كَفِ يَدِهِ الْيُسْرَى، وَرِسْغِهَا، وَسَاعِدِهَا). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثْمَانِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الشَّرْحِ الْمُمْتَعِ» (ج ٣ ص ٤): (أَنَّ السُّنَّةَ قَبْضُ الْكُوعِ، وَلَكِنْ وَرَدَتِ السُّنَّةُ بِقَبْضِ الْكُوعِ)، وَوَرَدَتِ السُّنَّةُ بِوَضْعِ الْيَدِ عَلَى الدَّرَاعِ مِنْ غَيْرِ قَبْضٍ، إِذْنُ هَاتَانِ صِفتَانِ: الْأُولَى: الْقَبْضُ.

الثَّانِيَةُ: وَضْعُ). اهـ.

- (١) الْكُوعُ: مِنْصُلُ الْكَفِّ مِنَ الدَّرَاعِ، يُقَابِلُهُ الْكُرْسُوْعُ، وَبَيْنَهُمَا الرُّسْغُ.
فَالْكُوعُ: الْعَظْمُ الَّذِي يَلِي الإِبَهَامَ.
 - وَالْكُرْسُوْعُ: هُوَ الَّذِي يَلِي الْخُنْصَرَ.
 - وَالرُّسْغُ: هُوَ الَّذِي يَبْيَهُمَا.
- انْظُرِ: «الشَّرْحِ الْمُمْتَعِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ الْعُثْمَانِ (ج ٣ ص ٤٤).

(٣) وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رضي الله عنه: (أَنَّهُ قَامَ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: بِكَفِهِ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى، لَازِقًا بِالْكُوْعِ). ^(١)

أثُرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٤٢٧)، وَمُسَدَّدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٧ ص ٤ - الْمَطَالِبُ الْعَالِيَّةُ)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٣ ص ٢٣٨) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: نَا ثُورُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ أَبِي زِيَادٍ، مَوْلَى دَرَاجٍ يَهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُ حَسَنٍ.

وَأَوْرَدَهُ ابْنُ حَبْرٍ فِي «الْمَطَالِبُ الْعَالِيَّةِ» (ج ٧ ص ٤٤)، وَالْبُوْصِيرِيُّ فِي «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ الْمَهَرَةِ» (ج ٢ ص ٣٢٧).

* إِذَا أَخَذَ بِكَفِهِ الْيُمْنَى عَلَى رُسْغِ الْيُسْرَى، صَارَ آخِذًا بِالْكُوْعِ، لِأَنَّ الْأَخْذَ بِالْكُلِّ أَخْذٌ بِالْجُزْءِ.

وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: (رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَابِرَ الْبَيَاضِيَّ، صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه وسلم: يَضْعُ إِحْدَى يَدَيهُ عَلَى ذِرَاعِهِ فِي الصَّلَاةِ).

أثُرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانيُّ فِي «الْمُعْجمِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ١٠٥ - الزَّوَائِدُ).

(١) الْكُوْعُ: فِي الْلُّغَةِ: أَصْلُ الْيَدِ، مِمَّا يَلِي الْإِبَهَامَ.

* وَأَنَّا الْكُرْسُونُ: فَإِنَّهُ رَأْسُ أَصْلِ الْيَدِ، مِمَّا يَلِي الْخُنْصُرَ.

* وَالرُّسْغُ: أَعْمُ مِنْهُمَا، فَهُوَ مِفْصَلٌ مَا بَيْنَ الْكَفَّ وَالدَّرَاعِ.

وَانْظُرْ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ (ج ٨ ص ٣١٦ و ٤٢٨).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَأَوْرَدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ٢ ص ١٠٥)، ثُمَّ قَالَ: «رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ».

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٣ ص ٢٤٢): «ذِكْرُ وَضْعِ بَطْنِ كَفِّ الْيُمْنَى عَلَى ظَهِيرِ كَفِّ الْيُسْرَى، وَالرُّسْغُ، وَالسَّاعِدِ: جَمِيعًا».

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٢ ص ٥٧٤): (وَمِمَّنْ رُوِيَ عَنْهُ: وَضْعُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ: أَبُو بَكْرِ الصَّدِيقِ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَعَلَيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَحْمَةُ اللَّهِ). اهـ.

* وَيَرَى الْعَلَّامُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بازٍ رَحْمَةُ اللَّهِ؛ أَنَّ الْكَفَّ الْيُمْنَى تُوضَعُ عَلَى ظَهِيرِ الْكَفِّ الْيُسْرَى، وَالرُّسْغُ وَالسَّاعِدِ، حَالَ كَوْنِ الْمُصَلِّي قَائِمًا.^(١)

* وَقَالَ بِهَذَا: الْجُمُهُورُ، مِنَ الْحَنَفِيَّةِ، وَرِوَايَةُ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيَّةِ، وَالْحَنَابَلَةِ.^(٢)

(١) انظر: «الافتواوى» للشيخ ابن باز (ج ١١ ص ٩ و ١٠ و ٣٠ و ٥٩ و ٩٨).

(٢) انظر: «التَّمَهِيدُ لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ» (ج ٢٠ ص ٧٤)، و«المَجْمُوعُ لِلنَّوْيِيِّ» (ج ٣ ص ١٨٧)، و«السُّنْنَةُ لِلتَّرْمِذِيِّ» (ج ٢ ص ٩٢)، و«الْمُبْسوطُ لِسَرَّاحِيِّ» (ج ١ ص ٢٤)، و«تُحْفَةُ الْفَقَهَاءِ لِسَمْرَقَنْدِيِّ» (ج ١ ص ١٤٣)، و«بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ لِلْكَاسَانِيِّ» (ج ٢ ص ٢٧)، و«الْإِشْرَافُ لِابْنِ الْمُنْذِرِ» (ج ١ ص ٢٤٢)، و«بِدَائِيَةُ الْمُجْتَهِدِ» لِابْنِ رُشدٍ (ج ١ ص ١٥٣)، و«عِقدُ الْجَوَاهِرِ الشَّمِيمِيَّةِ» لِابْنِ شَاسٍ (ج ١ ص ٩٨)، و«الْمُعْنَى» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ٢ ص ١٤٠)، و«الْمَسَائِلُ لِإِسْحَاقِ بْنِ مَنْصُورِ» (ج ٢ ص ٥٥).

قَالَ الْحَافِظُ التَّرْمِذِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «السُّنْنَةِ» (ج ٢ ص ٩٢): (وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدُهُمْ: يَرَوْنَ أَنَّ يَضْعَ الرَّجُلُ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْتَّمَهِيدِ» (ج ٢٠ ص ٧٤): بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَحَادِيثَ: وَضْعِ الْيَمِينِ عَلَى الْيُسْرَى: (لَمْ تَخْتَلِفِ الْأَثَارُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ، وَلَا أَعْلَمُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ﷺ فِي ذَلِكَ: خَلَافًا؛ إِلَّا شَيْءٌ رُوِيَ عَنِ ابْنِ الزَّبِيرِ: «أَنَّهُ كَانَ يُرْسِلُ يَدِيهِ إِذَا صَلَّى»^(١)، وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ خَلَافُهُ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْتَّمَهِيدِ» (ج ٢٠ ص ٧٦): (قَدْ ذَكَرْنَا: أَنَّ الصَّحَابَةَ ﷺ، لَمْ يُرَوْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ خِلَافٌ؛ لِمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوْوَيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٣ ص ١٨٧): (فِي مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ فِي وَضْعِ الْيَمِينِ عَلَى الْيُسْرَى: قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مَذْهَبَنَا: أَنَّهُ سُنَّةٌ). اهـ.

* وَعَلَى هَذَا يُقَالُ: إِنَّ الْوَضْعَ عَلَى الصَّدْرِ، هُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ ﷺ: كَانُوا يَضْعُونَ الْأَيْدِي، حَالَ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَلَوْ فَعَلُوا خِلَافَ ذَلِكَ لَنُقْلِ إِلَيْنَا.

* لِأَنَّ الْأَثَارَ السَّالِفَةَ الذَّكِّرُ، تَدْلُّ عَلَى شَرْعِيَّةِ: «الْوَضْعِ عَلَى الصَّدْرِ»، حَالَ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ.

(١) لَمْ يَصْحَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ رَحْمَةُ اللَّهِ، هَذَا الْأَثَرُ، بَلْ هُوَ مَعَ إِخْوَانِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ.

* وَأَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، لَمْ يُنْقلْ عَنْهُ خِلَافُ ذَلِكَ، وَلَوْ فَعَلَ خِلَافَ هَذِهِ السُّنْنَةِ، لَنُقْلِ إِلَيْنَا، كَمَا نَقَلَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، مَا هُوَ دُونَ ذَلِكَ مِنْ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ: ﷺ، فَلَمْ يَبْقَ مَنَاصٌ مِنَ الْأَخْذِ بِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ تِلْكُمُ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحةُ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذُكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى سُنْنَةِ وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى فَوْقَ الصَّدْرِ، فِي حَالِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَهُوَ الْأَفْضَلُ لِلْخُشُوعِ، وَالسُّكُونِ، وَالتَّوَاضُعِ فِي الصَّلَاةِ،
وَهَذَا هُوَ الْإِتَّبَاعُ

❖ وَالْإِتَّبَاعُ: أَنْ يَتَّبِعَ الْمُسْلِمُ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنْ أَصْحَابِهِ رضي الله عنهم، فَهُمُ الْقُدُوْرُ فِي الْإِسْلَامِ.^(١)

❖ وَخَالِفَ: عَبْدُ السَّلَامِ الشُّوَيْعُرُ، سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ، وَسُنَّةُ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وَرَكَنَ إِلَى تَقْلِيدِ الرِّجَالِ، وَأَرَائِهِمْ، وَأَخَذَ بِقَوْلِ مَنْ قَالَ بِوَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى السُّرُّةِ فِي الصَّلَاةِ، فَأَخْطَطَ وَلَا بُدُّ.

١) عَنْ هُلْبِ الطَّائِيِّ رضي الله عنه قال: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَاضْعَاعًا يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ). وَفِي رِوَايَةِ: (وَكَانَ يُمْسِكُ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ). وَفِي رِوَايَةِ: (وَرَأَيْتُهُ يَضْعُعُ هَذِهِ عَلَى صَدْرِهِ: الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فَوْقَ الْمِفْصَلِ).

حَدِيثُ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ فِي «سُنْنَةِ» (ج ٢ ص ٣٢)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنْنَةِ» (ج ١ ص ٢٦٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٢٢٦ و ٢٢٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٣٩٠)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٥٤)، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١١ ص ١٥٦)، وَالْبَغْوَيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٣ ص ٣١ و ٣٢ و ٢١١)، وَفِي

(١) وَانْظُرْ: «الْمَسَائِلَ» لِأَبِي دَاؤَدَ (ص ٢٧٦)، وَ«الْعُدَّةَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِأَبِي يَعْلَى الْحَبْنَلِيِّ (ج ٣ ص ٧٢٤).

«الأنوار» (ج ١ ص ٣٨٤)، وفي «مصابيح السنّة» (ج ١ ص ٣١٤)، والبيهقي في «السنن الكبيرى» (ج ٢ ص ٢٩ و ٢٤٠ و ٢٩٥)، والمزي في «تهذيب الكمال» (ج ٢٣ ص ٤٩٤)، وابن أبي عاصم في «الأحاديث والمثاني» (ج ٤ ص ٤٤٠)، وعبد الرزاق في «المصنف» (ج ٢ ص ٢٤٠)، وعبد الله بن أحمد في «زياداته على المنسد» (ج ٥ ص ٢٢٦ و ٢٢٧)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (ج ٣ ص ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠)، والدارقطنی في «السنن» (ج ١ ص ٢٨٥)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (ج ٥ ص ٢٧٦٢)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (ج ٤ ص ٦٣٨)، والشعلی في «الكشف والبيان» (ج ١٠ ص ٣١١)، والطوسی في «مختصر الأحكام» (ج ٢ ص ٩٦ و ١٧٦)، وابن عبد البر في «التمهید» (ج ٢٠ ص ٧٣ و ٧٤)، وابن الجوزی في «التحقيق» (ج ١ ص ٢٨٤)، وابن حبان في «الصلوة» (ج ١٣ ص ٦٣٦-إتحاف المهرة) مِن طریق سفیان الثوری، وأبی الأحوص، وزائدة بن قدامة، وزهیر بن معاویة، وشیریک بن عبد الله النخعی، وأسباط بن نصر، وعمرو بن أبی قیس، وقیس بن الربیع، ولیسرائل بن أبی إسحاق، وحفص بن جمیع؛ کلهم: عن سماعک بن حرب، عن قیصمة بن هلب الطائی، عن أبیه: هلب الطائی تَعَالَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

* فَرَوَاهُ سُفِینُ الثَّوْرِيُّ: ثِقَةٌ، ثَبَّتْ، حَفِظٌ إِمَامٌ؛ بِلْفَظِ: «وَرَأَيْتُهُ يَضَعُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى عَلَى صَدْرِهِ».

* وَرَوَاهُ أَبُو الْأَحْوَصِ: ثِقَةٌ، مُتَّقِنٌ.

* وَرَوَاهُ زَائِدَةُ بْنُ قُدَّامَةَ: ثِقَةٌ، ثَبَّتْ.

* وَرَوَاهُ زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ: ثِقَةٌ، ثَبَّتْ، وَغَيْرُهُمْ: عَنْ سِمَاعِكَ بن حرب.

قلت: وهذا سند حسن، من أجل قبيصة بن هلب الطائي، وهو ليس بمشهور في الحديث.

* لذلك؛ قيل عنه: بأنه لا يعرف.

وقد ذكر الحافظ مسلم في «المُنْفَرِدَاتِ وَالْوِحْدَانِ» (ص ١٤٣)؛ تفرد سماع بن حرب، عن قبيصة بن هلب.

والصواب: بأنه حسن الحديث، ولم يأت بمunker في هذا الحديث، فهو مقبول،
ولَا يرد حديثه.^(١)

وقال عنه العجلي في «معرفة الثقات» (ج ٢ ص ٢١٥): «تابعٌ، ثقة».

وذكره ابن حبان في «الثقات» (ج ٥ ص ٣١٩).

* وحسن حديثه هذا: أئمة الحديث، وصححه البعض.

قال الحافظ الترمذى: «حديث هلب: حديث حسن».

وقال الحافظ الطوسي: «حديث هلب: حديث حسن».

وقال الحافظ البغوى: «هذا حديث حسن».

وقال الحافظ ابن عبد البر في «الاستيعاب» (ج ٤ ص ١٥٤٩): «وهو: حديث صحيح».

(١) وانظر: «المعني» لابن قدامه (ج ١ ص ٢٨١)، و«تخریج أحاديث الهداية» للزيلعبي (ج ١ ص ٣١٨)، و«تحفة الأسراف» لل Mizzi (ج ٨ ص ٣١٥)، و«فتح الباري» لابن رجب (ج ٥ ص ٢٧٩)، و«الآداب الشرعية» لابن مفلح (ج ٣ ص ٢٠٠).

وقال العلامة الشیخ ابن باز في «حاشیتہ علی بلوغ المرام» (ج ۱ ص ۲۰۹):
«وآخر حاًمد (۲۲۶/۵)؛ سند قويٌّ، عن قيصة بن هلب عن أبيه مرفوعاً.

وقال العلامة الشیخ ابن باز في «الفتاوى» (ج ۱۱ ص ۱۵۱): «آخر جهه أَحْمَدُ فِي

«مُسندٍ»؛ بإسناد حسنٍ».

وقال العلامة الشیخ ابن باز في «الفتاوى» (ج ۱۱ ص ۱۴۵): «إسناده حسنٌ».

وقال العلامة الشیخ ابن باز في «الفتاوى» (ج ۱۱ ص ۱۳۶): «آخر جهه أَحْمَدُ؛

بإسناد حسنٍ».

وقال الشيخ الألباني في «صحيح سنت الرمذاني» (ج ۱ ص ۱۵۳): «حسنٌ

صحيحٌ».

وقال الشيخ الألباني في «صحيح سنت ابن ماجة» (ج ۱ ص ۱۳۶): «حسنٌ

صحيحٌ».

وقال الحافظ ابن عبد البر في «الاستذكار» (ج ۲ ص ۲۹۰): «واما وضع اليَمْنَى

علی اليسرى، ففيه آثار، ثابتة: عن النبي ﷺ؛ منها: فذكر أحاديث، منها: حديث هلب
هذا».

والحديث حسنُه: العلامة المبارك كثوري في «تحفة الأحوذى» (ج ۲ ص ۱۰۱)،

والعلامة ابن باز في «الفتاوى» (ج ۱۱ ص ۱۳۶)، والعلامة الألباني في «أحكام
الجنائز» (ص ۱۵۰)، وفي «تخریج أحاديث المسکاة» (ج ۱ ص ۲۵۲).

* لِذلِكَ؛ قَدْ اغْتَرَتْ: بِجهالتُهُ، حَيْثُ لَمْ يَرِدْ مُنْكَرًا، وَلَمْ يَتَفَرَّدْ عَنِ الثَّقَاتِ بِمَا

لِيَسَ مِنْ حَدِيثِهِمْ.

* وهـذا مـثـلـ: حـديـثـاـ هـذاـ، فـإـنـ حـديـثـ: قـيـصـةـ بـنـ هـلـبـ الطـائـيـ، لـمـ يـتـفـرـدـ بـلـفـظـ هـذاـ الحـديـثـ، وـلـمـ يـخـالـفـ فـيـهـ، بـلـ وـافـقـ الأـصـولـ.

* وبـهـذاـ التـعـدـيلـ، يـرـفـعـ مـنـ حـالـهـ إـلـىـ رـتـبـةـ الصـدـوقـ، وـهـوـ: حـسـنـ الحـديـثـ، وـهـذاـ ظـاهـرـ فـيـ أـصـولـ عـلـمـ الـحـديـثـ.

* ولـعـلـ نـبـنـةـ عـلـىـ أـصـلـ، وـهـوـ أـنـ الـحـكـمـ عـلـىـ الرـاوـيـ: بـ«الـجـهـالـةـ»، لـاـ يـمـنـعـ مـنـ قـبـولـ حـديـثـهـ أـحـيـانـاـ، إـذـاـ ثـبـتـ لـهـ أـصـلـ فـيـ الـأـحـادـيـثـ، وـقـدـ وـافـقـ الشـرـعـ فـيـ هـذاـ الـحـكـمـ، وـلـمـ يـأـتـ بـمـنـكـرـ، وـلـمـ يـخـالـفـ الأـصـولـ.^(١)

قال الإمام أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (ج ٢ ص ٣٩)؛ عن أحمد بن إبراهيم الخراساني: «شيخ مجھول، والحديث الذي رواه: صحيح».

* فـوـصـفـهـ: بـ«الـجـهـالـةـ»، ثـمـ صـحـحـ حـديـثـهـ.

* وـعـمـارـةـ بـنـ عـبـدـ؛ رـوـىـ عـنـهـ فـقـطـ: أـبـوـ إـسـحـاقـ السـبـيعـيـ، فـهـوـ: مـجـھـولـ.^(٢)

قال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، سألهُ أَحْمَدُ بْنَ حَبْلٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عَبْدٍ، فَقَالَ: (مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثُ، لَا يَرْوِي عَنْهُ: غَيْرُ أَبِي إِسْحَاقَ).^(٣)

* فـهـذاـ الـإـمـامـ أـحـمـدـ، يـحـكـمـ عـلـىـ حـديـثـهـ: بـالـإـسـتـيقـامـةـ، مـعـ كـوـنـهـ: لـمـ يـرـوـ عـنـهـ: غـيرـ أـبـيـ إـسـحـاقـ السـبـيعـيـ، فـهـوـ: لـاـ يـعـرـفـ.

(١) وـانـظرـ: «الـجـرـحـ وـالـعـدـيلـ» لـابـنـ أـبـيـ حـاتـمـ (جـ ٢ـ صـ ٧٨ـ)، وـ(جـ ٦ـ صـ ٣٦٧ـ).

(٢) انـظرـ: «الـمـعـنـيـ فـيـ الـضـعـفـاءـ» لـلـذـهـبـيـ (جـ ٢ـ صـ ٤٦١ـ).

(٣) نقـلـهـ عـنـهـ: الـحـافـظـ الـذـهـبـيـ فـيـ «مـيـزـانـ الـاعـدـالـ» (جـ ٤ـ صـ ٩٧ـ).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٧ ص ٦٢)؛ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ سُوَيْدٍ: (لَيْسَ بِالْمَسْهُورِ، وَلَا أَرَى بِحَدِيثِهِ بِأَسَّاً).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٥ ص ٢٤٣)؛ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَيْبَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ رَأْوِيًا، سِوَى: الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ: «لَا أَعْرِفُهُ، وَحَدِيثُهُ صَحَّاحٌ». قُلْتُ: وَمِمَّا سَبَقَ ذِكْرِهِ، تَعْلَمُ أَنَّ الرَّاوِيَ الَّذِي لَا يُعْرَفُ فِي الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ بِمَسْهُورٍ فِيهِ، وَهُوَ مُسْتَقِيمٌ، يَكْفِي فِي قَبُولِ حَدِيثِهِ أَحْيَانًا، إِذَا لَمْ يُخَالِفْ، حَتَّى لَوْلَمْ يَكُنْ مَسْهُورًا فِي الْحَدِيثِ، لَا سِيمَاءَ مِنْ كَانَ فِي طَبَقَةِ التَّابِعِينَ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ١ ص ٦١٦): (مِنْ مَذَهَبِ بَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ: كَابْنِ رَجَبِ، وَابْنِ كَثِيرٍ، تَحْسِينُ حَدِيثِ الْمَسْتُورِ: مِنَ التَّابِعِينَ). اهـ.
* فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الرَّاوِيَ الَّذِي وُصِفَ بِ«الْجَهَالَةِ»، لَا يُرَدُّ حَدِيثُهُ أَحْيَانًا، إِذَا كَانَ حَدِيثُهُ حَسَنًا، مُوَافِقًا لِحَدِيثِ الثَّقَاتِ.

* فَحَدِيثُهُ هَذَا: حَسَنٌ، مِثْلُ: هَذَا يُقْبِلُ حَدِيثُهُ، إِذَا لَمْ يَرُو مُنْكَرًا.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٩ ص ٤٥٠)؛ عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ: عَمْرِو بْنِ خَدَاشٍ: (شَيْخٌ: لَابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، لَا أَعْلَمُ رَوَى عَنْهُ، غَيْرُ: ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، وَهُوَ شَيْخٌ مُسْتَقِيمٌ الْحَدِيثِ).

* وَسِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ بْنِ أَوْسٍ الْكُوفِيُّ: ثَقَةٌ، تُكْلَمُ فِيهِ، لِأَجْلِ اضْطِرَابِهِ فِي حَدِيثِ عِكْرِمَةَ حَاصَّةَ، وَكَانَ لَمَّا كَبَرَ سَاءَ حِفْظُهُ.

* وَأَمَّا رَوَايَةُ الْقَدَمَاءِ عَنْهُ، فَهِيَ: مُسْتَقِيمَةٌ، صَحِيحَةٌ، مِنْهُمْ: شُعبَةُ بْنُ الْحَاجَاجِ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَغَيْرُهُمَا.

قَالَ الْحَافِظُ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ؛ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ: (وَرِوَايَتُهُ عَنْ عِكْرِمَةَ، خَاصَّةً مُضطَرِّبَةً، وَهُوَ فِي غَيْرِ عِكْرِمَةَ: صَالِحٌ، وَلَيْسَ مِنَ الْمُشْتَبِّهِنَ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَدِيمًا؛ مِثْلُ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ، فَحَدِيثُهُمْ عَنْهُ: صَحِيحٌ مُسْتَقِيمٌ).^(١)

* وَهَذَا الْحَدِيثُ: مِنْ صَحِيحِ حَدِيثِهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ رِوَايَةِ سِمَاكِ عَنْ عِكْرِمَةَ.

* وَهَذَا الْحَدِيثُ: رَوَاهُ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْقُدَمَاءِ الشَّفَّاقِ الْأَثَابِ؛ مِنْهُمْ: سُفْيَانُ

الثَّوْرِيُّ، وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَاجَاجِ، هُمَا: مِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ قَدِيمًا.

* وَقَدْ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَهُوَ: ثَقَةُ ثَبَتُ، حَافِظٌ إِمَامٌ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ؛

بِلْفَظِ: «عَلَى صَدْرِهِ». بِلْفَظِ: «عَلَى صَدْرِهِ».

* وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ، وَهُوَ: ثَقَةُ ثَبَتُ، حَافِظٌ إِمَامٌ، وَهُوَ مِنْ أَثْبَتِ النَّاسِ فِي سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سِمَاكِ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ قَيِصَةَ بْنِ هُلْبِ، عَنْ أَبِيهِ: هُلْبِ الطَّائِيِّ بِلْفَظِهِ قَالَ: (رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ: يَنْصَرِفُ عَنْ يَمِينِهِ، وَعَنْ يَسَارِهِ، وَرَأَيْتُهُ - قَالَ: يَضَعُ هَذِهِ عَلَى صَدْرِهِ - وَصَفَ يَحْيَى الْقَطَّانُ: الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فَوْقَ الْمِفْصَلِ).

حَدِيثُ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٢٢٦)؛ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ قَيِصَةَ بْنِ هُلْبِ، عَنْ أَبِيهِ: هُلْبِ الطَّائِيِّ بِلْفَظِهِ .

(١) تَقَلَّهُ عَنْهُ: الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٥ ص ٤٣٩ و ٤٤٠).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ، وَقَدْ حَسَنَهُ الْعَالَمُ الْمُبَارَكُفُورِيُّ فِي «تُحْفَةِ الْأَحَوَذِيِّ» (ج ٢ ص ١٠١)، وَالْعَالَمُ ابْنُ بَازٍ فِي «الْفَتاوَى» (ج ١١ ص ١٣٦)، وَالْعَالَمُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْجَنَائِزِ» (ص ١٥٠).

* وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ: أَخْرَجَهُ ابْنُ الْجَوْزِيُّ فِي «الْتَّحْقِيقِ فِي مَسَائلِ الْخَلَافِ» (ج ٢ ص ١٨٩ و ١٩٠) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفِيَّانُ الثَّوْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ قَبِيْصَةَ بْنِ هُلْبِ، عَنْ أَبِيهِ: هُلْبِ الطَّائِيِّ (تَعَالَى) قَالَ: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ تَعَالَى، يَضْعُفُ هَذِهِ عَلَى صَدْرِهِ، وَوَضَعَ: يَحْيَى الْقَطَّانُ، الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فَوْقَ الْمِفْصَلِ).

* هَكَذَا: رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، عَنِ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، عَنِ الْإِمَامِ سُفِيَّانَ الثَّوْرِيِّ؛ بِهَذَا الْقِيْدِ، وَهَذَا الْوَصْفِ: «عَلَى صَدْرِهِ، فَوْقَ الْمِفْصَلِ». فَهُوَ: حَدِيثٌ مَحْفُوظٌ بِزِيَادَةِ: «عَلَى صَدْرِهِ»، وَقَدْ جَاءَتْ عَنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَبِرِينَ فِي الْحَدِيثِ؛ وَهُمُ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالْإِمَامُ يَحْيَى الْقَطَّانُ، وَالْإِمَامُ سُفِيَّانُ الثَّوْرِيُّ.

* فَهِيَ سُنَّةٌ مُعْتَبَرَةٌ فِي الشَّرْعِ، يَحِبُّ قَبُولُهَا فِي تَأْدِيَةِ الصَّلَاةِ، لِأَنَّهَا مِنْ صِفَةِ صَلَاةِ الرَّسُولِ تَعَالَى، وَمِنْ فِقْهِ الصَّحَابَةِ (تَعَالَى).^(١)

(١) وَانْظُرْ: «الْبَدْرُ التَّمَامُ» لِلْمَعْرِبِيِّ (ج ١ ص ٥٣٧ و ٥٣٨)، وَ«الْحَاشِيَةُ عَلَى بُلُوغِ الْمَرَامِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ (ج ١ ص ٢٠٩)، وَ«فَتْحُ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثْيَمِينَ (ج ٣ ص ١٤١)، وَ«الْجَامِعُ الصَّحِيحُ» لِبُخارِيِّ (ج ٣ ص ٧١)، وَ«الْكَفْشَ وَالْبَيَانُ» لِشَنَلَّيِّ (ج ١٠ ص ٣١٠)، وَ«الشَّنَنُ الْكُبِيرُ» لِتَبَّاعِيِّ (ج ٢ ص ٢٩)، وَ«فَتْحُ الْبَارِيِّ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ٣ ص ٧٣)، وَ«التَّقْسِيرُ الْمُسْنَدُ» لِابْنِ مَرْدَوِيِّ (ج ٢ ص ١٠٧٩)، وَ«جَامِعُ الْبَيَانِ» لِطَبَّارِيِّ =

قَالَ تَعَالَى: «فَإِنْ تَنَازَّ عَتْمٌ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا» [النساء: ٥٩].

قال الحافظ الذهبي في «تنقیح التحقيق» (ج ٢ ص ١٨٩): (الثوری، وغيره، حدثنا سماک بن حرب، عن قبیصة بن هلب، عن أبيه: قال: (رأیت رسول الله ﷺ، يَضَعُ هذِهِ عَلَى صَدْرِهِ، وَوَصَفَ: يَحْمِي الْقَطَانَ: الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فَوْقَ الْمِفْصَلِ)).

قُلْتُ: وَهَذَا تَصْرِيفٌ مِنَ الْحَافِظِ الْذَّهَبِيِّ فِي ثُبُوتِ زِيادَةِ «عَلَى صَدْرِهِ»، فِي حَدِيثِ هُلْبِ الطَّائِيِّ (بِهِ مُهِمَّةٌ).

قُلْتُ: فَهَذِهِ الْعِبَارَةُ صَرِيحَةٌ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ، مِنَ الرَّسُولِ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَا يُشْكِلُ ذَلِكُ، إِلَّا عَلَى مَنْ يُقْلِدُ فِي الْأَحْكَامِ الْفِقَهِيَّةِ. (١)

* وَهَذَا الْفَظُّ: «عَلَى صَدْرِهِ»، يُصْرَفُ بِظَاهِرِهِ إِلَى فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْ رِوَايَةِ صَحَابِيٍّ عَنْهُ ﷺ، فَهُوَ شَرْعٌ، لِأَنَّ الصَّحَابِيَّ فِي مَقَامِ تَعْرِيفِ الشَّرْعِ، فَبَثَتَ هَذَا الْحُكْمُ: «عَلَى صَدْرِهِ»، مِنْ صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الدِّينِ.

* وَالنَّبِيُّ ﷺ قَالَ: (صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي). (٢)

(ج ٣٠ ص ٣٢٦)، وـ«صِفَةُ الصَّلَاةِ» لِشِيخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ١ ص ٢١٥)، وـ«السُّنْنَةُ» لِلترمذِيِّ (ج ٢ ص ٣٣)، وـ«فَتْحُ الْبَارِيِّ» لابن رَجَبٍ (ج ٤ ص ٣٣٥)، وـ«الإِشْرَافُ» لابن المُنْذِرِ (ج ٢ ص ١٢)، وـ«أَحْكَامُ الْقُرْآنِ» لِلطَّحاوِيِّ (ج ١ ص ١٨٤)، وـ«فَتْحُ الْغَفُورِ» فِي وَضْعِ الْأَيْدِي عَلَى الصُّدُورِ» لِلسِّنْدِيِّ (ص ٦٧).

(١) وَأَنْظُرُ: «الْفُرُوعَ» لابن مُفْلِحٍ (ج ١ ص ٤١٢)، وـ«فَتْحُ الْبَارِيِّ» لابن رَجَبٍ (ج ٤ ص ٣٣٥)، وـ«السُّنْنَةُ الْكُبُرَى» لِلْبِيْهَقِيِّ (ج ٢ ص ٢٩)، وـ«التحقيق في مسائل الخلاف» لابن الجوزيِّ (ج ٢ ص ١٨٩)، وـ«فَتْحُ الْغَفُورِ» فِي وَضْعِ الْأَيْدِي عَلَى الصُّدُورِ» لِلسِّنْدِيِّ (ص ٦٦).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٥٥)، مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ بْنِ الْحُوَيْرِ (بِهِ مُهِمَّةٌ).

* فالرِّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ، عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مُحَمَّدَ، هِيَ وَضْعُ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ

الْيُسْرَى عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ، وَهَذِهِ هِيَ السُّنَّةُ.^(١)

قَالَ الْعَلَّامَةُ الْمُبَارَكُفُورِيُّ فِي «تُحْفَةِ الْأَحْوَذِيِّ» (ج ٢ ص ٨٢): (قَوْلُهُ: «فَيَأْخُذُ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ»؛ أَيْ: يَضَعُهُمَا عَلَى: «صَدْرِهِ»، فَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ: «وَرَأَيْتُهُ يَضَعُ هَذِهِ عَلَى صَدْرِهِ، وَصَفَ يَحْيَى الْقَطَّانُ، الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فَوْقَ الْمِفْصَلِ»). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ شَمْسُ الْحَقِّ الْعَظِيمُ آبَادِيُّ فِي «عَوْنَ الْمَعْبُودِ» (ج ٢ ص ٤٥٨): (وَقَدْ جَاءَ فِي الْوَضْعِ: «عَلَى الصَّدْرِ»، حَدِيثُ هُلْبِ الطَّائِيِّ^(٢)، رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ»، قَالَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفِّيَّانَ، حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ قِبِيْصَةَ بْنِ هُلْبِ، عَنْ أَيِّهِ^(٣) قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ^ﷺ: يَنْصَرِفُ عَنْ يَمِينِهِ، وَعَنْ يَسَارِهِ، وَرَأَيْتُهُ يَضَعُ هَذِهِ عَلَى صَدْرِهِ - وَصَفَ يَحْيَى الْقَطَّانُ - الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فَوْقَ الْمِفْصَلِ»، وَرُوَاةُ هَذَا الْحَدِيثِ: كُلُّهُمْ ثَقَاتُ). اهـ.

وَالصَّحِيحُ: هُوَ أَنْ يَضَعَ الْمُصَلِّي يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى: «عَلَى صَدْرِهِ»، لَا تَحْتَ السُّرَّةِ، وَلَا تَحْتَ الصَّدْرِ.^(٤)

(١) وَانْظُرْ: «الْفَتاوَى» لِشِيخِ ابْنِ بَازٍ (ج ١١ ص ٩ و ١٠ و ٣٠ و ٥٩)، وَ«الْحَاشِيَةُ عَلَى بُلُوغِ الْمَرَامِ» لَهُ (ج ١ ص ٢٠٩)، وَ«سُبْلُ السَّلَامِ» لِلصَّنْعَانِيِّ (ج ١ ص ٢٦٨)، وَ«تَبَلَّلُ الْأَوْطَارِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (ج ١ ص ٧٤٨)، وَ«تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ» لِلْمُبَارَكُفُورِيِّ (ج ٢ ص ١٠٠)، وَ«عَوْنَ الْمَعْبُودِ» لِلْعَظِيمِ آبَادِيِّ (ج ٢ ص ٣٢٥)، وَ«إِعْلَامُ الْمُوَقِّعِينَ» لِابْنِ الْقِيمِ (ج ٤ ص ٢٨٥)، وَ«فَتْحُ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» لِشِيخِنَا ابْنِ عُثْمَانَ (ج ٣ ص ١٤٠ و ١٤١)، وَ«الْفَتاوَى» لَهُ (ج ١٣ ص ١٦٥)، وَ«تَسْهِيلُ الْإِلْمَامِ» لِشِيخِنَا الْفُوزَانَ (ج ٢ ص ٢٢١).

(٢) انْظُرْ: «الْفِقْهُ الْمُيَسَّرُ» لِلطَّيَّارِ (ج ١ ص ٢٨٣)، وَ«الْفَتاوَى» لِشِيخِنَا ابْنِ عُثْمَانَ (ج ١٣ ص ٦٥ و ٦٦)، وَ«فَتْحُ الْغَفُورِ» فِي وَضْعِ الْأَيْدِي عَلَى الصَّدُورِ» لِلسَّنْدِيِّ (ص ٦٩).

قُلْتُ: وَفِيمَا ذَكَرْنَاهُ أَبْلَغُ كِفَائِيَةً، فِي ثُبُوتِ وَضْعِ الْيَدَيْنِ: «عَلَى الصَّدْرِ»، فِي حَالِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ.

قُلْتُ: فَهَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ الْأَمْرُ بِالسُّكُونِ، وَهُوَ وَضْعُ الْيَمِنِيَّ عَلَى الْيُسْرَى: «عَلَى الصَّدْرِ»، فِي أَثْنَاءِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ، لِأَنَّ السُّكُونَ إِنَّمَا يَكُونُ بِاِمْتِشَالِ الْحَالِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا النَّيْمَةُ فِي الصَّلَاةِ.

* فَالْعُلَمَاءُ: ذَكَرُوا، أَنَّ مِنَ الْحِكْمَةِ: فِي وَضْعِ الْيَمِينِ عَلَى الشَّمَالِ، أَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ، وَالتَّذَلُّلِ، وَأَبَدَعُ عَنِ الْعَبَثِ. (١)

قَالَ شَيْخُنَا الْعَالَمُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْتَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٧٠): (أَحَسَنُ مَا رُوِيَ فِيهِ: مَا رُوِيَ عَنْ وَائِلِ بْنِ حُبْرٍ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «كَانَ يَضْعُهُمَا عَلَى صَدْرِهِ»، لَا فَوْقَ السُّرَّةِ، وَلَا تَحْتَ السُّرَّةِ، وَلَا عَلَى النَّحْرِ، بَلْ عَلَى الصَّدْرِ، هَذَا أَقْرَبُ مَا رُوِيَ إِلَى الصَّحَّةِ). اهـ.

* وَالإِمَامُ أَحْمَدُ رَحْمَةُ اللَّهِ، لَا يُخَالِفُ هَذِهِ السُّنَّةَ، وَقَدْ ذَكَرَهَا فِي «مُسْنَدِهِ»، وَاحْتَاجَ إِلَيْهَا، فَتَقْدِمُ عَلَى اجْتِهَادِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ. (٢)

* فَذَكَرَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحْمَةُ اللَّهِ، هَذَا الْحَدِيثُ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ فِي «مُسْنَدِهِ»، عَلَى وَضْعِ الْيَدَيْنِ: «عَلَى الصَّدْرِ»، فِي الصَّلَاةِ. (٣)

(١) وَانْظُرْ: «الْفَتاوَى» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ (ج ١١ ص ١٣٩).

(٢) ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مِنْ أُصُولِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحْمَةُ اللَّهِ، تَقْدِيمَ السُّنَّةِ، إِذَا ثَبَّتْ عَلَى اجْتِهَادِهِ فِي مُخَالَفَتِهَا.

(٣) وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَلَى هَذِهِ السُّنَّةِ، مِنْ جِهَةِ السَّنَدِ، وَمِنْ جِهَةِ الْمُتْنِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ.

* والمحفوظ في هذا الحديث، سنداً ومتنًا، هو ما رواه في «مسند»، وهو الذي يحب أن يقدّم.

فالأمام أَحْمَدُ رَحْمَةُ اللَّهِ، قَالَ: «إِنَّهُ يُحِبُّ بِوَضْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ، إِنَّ شَاءَ وَضَعَ الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى؛ تَحْتَ السُّرَّةِ»، أَوْ: «فَوْقَ السُّرَّةِ»، وَكَانَهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ فِي هَذِهِ الْفَتْرَةِ، وَضَعُ الْيَدَيْنِ: «عَلَى الصَّدْرِ»، فَرَأَى أَنَّهُ وَاسِعٌ، حَتَّى تَبَيَّنَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِوَضْعِ الْيَدِ الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى: «فَوْقَ الصَّدْرِ» أَثْنَاءِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ مِنْ رِوَايَتِهِ لِهَذِهِ الْهَيْئَةِ فِي «مسند» (ج ٥ ص ٢٦٦) مِنْ حَدِيثٍ: هُلْبِ الطَّائِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «وَرَأَيْتُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَضَعُ هَذِهِ عَلَى صَدْرِهِ: الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فَوْقَ الْمِفْصَلِ».

قُلْتُ: وَهَذِهِ الصِّفَةُ: وَاضْحَاهُ مِنْ رِوَايَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَهِيَ الْمُعْتَمَدَةُ عِنْهُ، لَأَنَّهَا مُوَافِقةٌ لِفَعْلِ رَسُولِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي السُّنْنَةِ الصَّحِيحَةِ.

* إِذَا: الْحَدِيثُ، بِلَفْظِ: «عَلَى صَدْرِهِ»، هُوَ مَحْفُوظٌ مِنْ رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ، فِي أُصُولِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحْمَةُ اللَّهِ. (١)

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ (ج ٣ ص ٧٢٤): (يُنْظَرُ مَا كَانَ عَنِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَنْ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَنِ التَّابِعِينَ الْكَرَامِ).

(١) وَانْظُرْ: «الْفُرُوعَ» لِابْنِ مُفْلِحٍ (ج ١ ص ٤١٢)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٤ ص ٣٣٥)، وَ«السُّنْنَةُ الْكُبُرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ٢ ص ٢٩)، وَ«الْتَّحْقِيقُ فِي مَسَائِلِ الْخَلَافَ» لِابْنِ الْجُوزِيِّ (ج ٢ ص ١٨٩)، وَ«تَقْرِيبُ التَّحْقِيقِ» لِلْذَّهِبِيِّ (ج ٢ ص ١٨٩)، وَ«فَتْحُ الْغُفُورِ» وَ«وَضْعُ الْيَدِيِّ عَلَى الصَّدْرِ» لِلْسَّنْدِيِّ (ص ٦٩).

(٢) وعن وائل بن حجر قال: (رأيت رسول الله ﷺ، وقد وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى صَدْرِهِ، إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى) وفي رواية: (صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى عَلَى صَدْرِهِ).

حدیث حسن

آخر جهه ابن خزيمة في «صحيحة» (ج ١ ص ٢٤٣)، والبيهقي في «السنن الكبيرى» (ج ٢ ص ٣٠)، وفي «السنن الصغرى» (ج ١ ص ١٤٦)، وفي «معرفة السنن» (ق / ١٦٠ ط)، وفي «الخلافيات» (ج ٢ ص ٣٣)، وأبو الشّيخ في «طبقات المحدثين بأصنفها» (ج ٢ ص ٢٦٨)، والطحاوى في «أحكام القرآن» (ج ١ ص ١٨٦) من طريق مؤمل بن إسماعيل البصري قال: حَدَّثَنَا سُفيانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَّيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ بِهِ.

قلت: وهذا سند حسن، من أجل مؤمل بن إسماعيل البصري، وهو صدوق^(١)، وقد حفظ هذا الحديث.

* ولا يقال هنا، أن مؤمل بن إسماعيل البصري، قد خالف في هذا الحديث في زيادة: «على صدره»، لأن سبعة الحفظ، كما قيل.

* لأن الإتيان بمثل هذه الزيادة، مما تضيّط في مثل: هذه المتون، لوجود القراءن التي تحف ذلك.

(١) انظر: «تقرير التهذيب» لابن حجر (ص ٥٥٥).

* وَهَذِهِ الْزِيَادَةُ دَلَّتْ عَلَيْهَا الرِّوَايَاتُ الْأُخْرَى، الَّتِي قَيَّدَتْ هَذِهِ الْهَيْئَةَ، بِوَضْعِ الْيَدِيْنِ عَلَى الصَّدْرِ، إِذَا الْوَضْعُ لَا يَكُونُ، إِلَّا عَلَى الصَّدْرِ، عَلَى اعْتِبَارٍ: أَنَّ وَائِلَ بْنَ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَانَ يَصْفُ صَلَةَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْفَرِيضَةِ.

* فَلَمَّا وَضَعَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، فَقَيَّدَ الْوَضْعَ عَلَى الصَّدْرِ، وَقَدْ ثَبَّتَ الْأَحَادِيثُ الْأُخْرَى، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهَذِهِ الْهَيْئَةِ: الْوَضْعُ عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ^(١).

وَالْحَدِيثُ: صَحَّحَهُ الْعَالَمَةُ الْمُبَارَكُفُورِيُّ فِي «تُحْفَةِ الْأَحْوَذِيِّ» (ج ٢ ص ٩٩)، وَالْعَالَمَةُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «تَخْرِيجِهِ لِأَحَادِيثِ صَاحِحِ ابْنِ حُرَيْمَةَ» (ج ١ ص ٢٧٢). وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَالَمَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُتَيْمِينُ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَاحِحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٧٠): (أَحَسَنُ مَا رُوِيَ فِيهِ: مَا رُوِيَ عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ; أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَانَ يَصْعُبُهُمَا عَلَى صَدْرِهِ»، لَا فَوْقَ: «السُّرَّةُ»، وَلَا تَحْتَ: «السُّرَّةُ»، وَلَا عَلَى: «النَّحْرِ»، بَلْ «عَلَى الصَّدْرِ»، هَذَا أَقْرَبُ مَا رُوِيَ إِلَى الصَّحَّةِ). اهـ.

وَقَالَ الْعَالَمَةُ الْمُبَارَكُفُورِيُّ فِي «أَبْكَارِ الْمِنَّ» (ص ٢٢٧): (وَكَذَلِكَ؛ زِيَادَةُ عَلَى صَدْرِهِ، مَحْفُوظَةٌ، مَقْبُولَةٌ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مُنَافِيَةً، لِرِوَايَةِ مَنْ لَمْ يَزِدْهَا، وَلَمْ يَحْكُمْ عَلَيْهَا أَحَدٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ التَّقَادِيِّينَ، بِأَنَّهَا: غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ). اهـ.

(١) وَأَنْظُرْ: «أَبْكَارَ الْمِنَّ» لِلْمُبَارَكُفُورِيِّ (ص ٢٢٧ و ٢٣٢)، وَ«الْحَاشِيَةَ عَلَى ثُلُوغِ الْمَرَامِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ تَازِ (ج ١ ص ٢٠٩)، وَ«تُحْفَةُ الْإِخْوَانِ» لَهُ (ص ٨٢)، وَ«إِعْلَامُ الْمُوَقِّعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٤ ص ٢٨٥)، وَ«تِبْيَانُ الْأَوْطَارِ» لِلشَّوَّكَانِيِّ (ج ١ ص ٧٤٨)، وَ«فَتْحُ ذِي الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثْيَمِينَ (ج ٣ ص ١٤٠ و ١٤١)، وَ«فَتْحُ الْغَفُورِ» فِي وَضْعِ الْأَيْدِي عَلَى الصَّدْرِ» لِلسَّنَدِيِّ (ص ٦٦)، وَ«الْفَتاوَى» لِلشَّيْخِ ابْنِ غُصْنَ (ج ٤ ص ٣٧٦)، وَ«تَسْهِيلُ الْأَلْمَامِ» لِلشَّيْخِ الْغَوَزَانَ (ج ٢ ص ٢٢١).

وقال العلامة المبارك كفوري في «أبكار المتن» (ص ٢٣٢): (زيادة: «على صدره»، في حديث: ابن خزيمة، لم يثبت مناهية لرواية من لم يزدها، فهذه الزيادة مقبولة على مذهب المحققين، كما سترى). اهـ.

قلت: فإذا تقرر هذا في أصول الحديث، فإن مجرد الاختلاف لا يوجب ضعف الحديث.

* بَلْ مِنْ شَرْطِهِ اسْتِواءُ وُجُوهِ الْاِخْتِلَافِ، فَمَمَّا رَجَحَ أَحَدُ الْأَقْوَالِ قُدْمًا، وَلَا يُعَلِّمُ الصَّحِيحُ، بِالْمَرْجُوحِ الَّذِي هُوَ وَضْعُ الْيَدِ: «تَحْتَ السُّرَّةِ». ^(١)

* لَكِنْ مُؤَمَّلَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبَصْرِيَّ الْفَقِيهِ، صَاحِبَ: سُفِيَّانَ الثُّوْرِيِّ، فِيهِ لِيْنُ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ، لَا يَقْدُحُ فِي حَدِيثِهِ مُطْلَقاً، إِلَّا إِذَا انْفَرَدَ، وَأَتَى بِمُنْكَرٍ، وَهُنَا لَمْ يَأْتِ بِمُنْكَرٍ، وَقَدْ تُوَبِّعَ عَلَى لَفْظِ: «عَلَى صَدْرِهِ»، فَهُوَ: حَدِيثُ حَسَنٍ.

قال عنه ابن معين: هو ثقة، وحسبك بابن معين: «مؤمناً»، وقال ابن راهويه: «مؤمل بْن إسماعيل: ثقة»، وقال أبو حاتم: «صادق، شديد في السنّة»، وقال يعقوب بن سفيان: «شيخ جليل، سني»، وقال ابن حبان: «ربما أخطأ»، وقال ابن حجر:

(١) وهذا الذي فعله عبد السلام الشوير، حيث رجح المرجوح، وهو الذي: «تحت السرة»، على الراجح الصحيح الذي هو: «على الصدر».

* وهذا يدل على عدم درايته، بعلم الحديث.

«صَدُوقٌ: سَيِّئُ الْحِفْظِ»، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «ثِقَةٌ، كَثِيرُ الْغَلَطِ»، وَقَالَ ابْنُ قَانِعٍ: «صَالِحٌ، يُخْطِئُ»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ». ^(١)

قال الأجرّي في «السؤالات» (ص ٢٢١): سأّلت أبا داؤد، عن مؤمّل بن إسماعيل (فعَظَّمهُ، وَرَفَعَ مِنْ شَأنِهِ؛ إِلَّا أَنَّهُ يَهُمُ فِي الشَّيْءِ).

قُلْتُ: فَهَذِهِ الْعِبَارَاتُ، مِنْ أَئِمَّةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ: تُنْزَلُ حَدِيثُهُ مِنْ مَرْتَبَةِ «الصَّحِيفِ»، إِلَى مَرْتَبَةِ «الْحَسَنِ»؛ إِذْ لَا خِلَافٌ فِي صِدْقِهِ، وَفِيقِهِ، وَأَنْ يَغْلَطَ أَحْيَانًا. * ثُمَّ هَذَا الْحَدِيثُ: مِمَّا يُعْرَفُ أَنَّهُ حَفِظَهُ مِنْ سُنْنَةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَضَبَطَ هَذَا الْحُكْمَ فِي الْحَدِيثِ، وَقَدْ رَوَاهُ فِي الْفِقْهِ، وَلَيْسَ مِمَّا يُنْكِرُ، لِأَنَّهُ سُنَّةٌ فِي الدِّينِ، وَمِثْلُهُ: هَذَا يَضْطِطُهُ، الْفَقِيهُ، وَهُوَ مَشْهُورٌ فِي السُّنْنَةِ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «اقتضاء الصراط المستقيم» (ج ٢ ص ٦٤): (وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ، فَإِنَّ رُوَاةَهُ كُلُّهُمْ ثَقَاتٌ مَشَاهِيرٌ).

* لكن عبد الله بن نافع الصنائعي، الفقيه المدائني، صاحب مالك: فيه لين، لا يقدح في حديثه، قال ابن معين: «ثقة»، وحسبك بابن معين: «موثقاً»، وقال أبو زرعة: «لابأس به»، وقال أبو حاتم: «ليس بالحافظ».

(١) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حجر (ج ١٣ ص ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩)، و«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» له (ص ٩٨٧)، و«الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» لابن أبي حاتم (ج ٨ ص ٣٧٤)، و«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لليمزي (ج ٢٩ ص ١٧٨)، و«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» للبخاري (ج ٨ ص ٤٩)، و«النَّقَاتُ» لابن جبأ (ج ٩ ص ١٨٧)، و«الْمَعْرِفَةُ وَالتَّارِيخُ» لابن سفيان (ج ٣ ص ٥٢)، و«الْطَّبَقَاتُ الْكُبُرَى» لابن سعيد (ج ٨ ص ٦٣)، و«الْجَامِعُ لِأَخْلَاقِ الرَّاوِيِّ» للخطيب (ج ١ ص ٤٠).

* فإنَّ هذِهِ الْعِبَارَاتِ مِنْهُمْ تُنْزَلُ حَدِيثَهُ مِنْ مَرْتَبَةِ الصَّحِيحِ إِلَى مَرْتَبَةِ الْحَسَنِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ يَغْلَطُ أَحَدًا.

* ثُمَّ هَذَا الْحَدِيثُ مِمَّا يُعْرَفُ مِنْ حِفْظِهِ، لَيْسَ مِمَّا يُنْكَرُ، لِأَنَّهُ سُنَّةً مَدْنِيَّةً، وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهَا فِي فِقْهِهِ، وَمِثْلُ هَذَا يَضْبِطُهُ الْفَقِيهُ). اهـ.

وقال الإمام ابن القيم في «إغاثة الهاشمي» (ج ١ ص ١٩٥): «إسناده حميد ورواته ثقات مشاهير».

وعلى هذا: فإنَّ هذِهِ الزِّيادةَ: «عَلَى صَدْرِهِ»، الَّتِي أتَى بِهَا: مُؤَمِّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبَصْرِيُّ، قد رَوَاهَا بِاللَّفْظِ، وَلَمْ يُخَالِفِ الرُّوَاةَ، فِيمَا رَوَوهُ، وَلَمْ يَنْفِرِدْ بِشَيْءٍ دُونَهُمْ، فَهُوَ: حَدِيثُ حَسَنٍ.

* وَلَمْ يَلْزَمْ، أَنَّ الرَّاوِيَ سَيِّئُ الْحِفْظِ، أَنَّ كُلَّ مَا رَوَى يُرِدُّ، بَلْ يُجْتَبِنُ مِنْ حَدِيثِهِ، مَا أَخْطَأَ فِيهِ فِعْلًا، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ عَنِ الثَّقَاتِ مُطْلَقاً، وَلَمْ يُشَارِكْهُ أَحَدٌ.^(١)

قُلْتُ: وَهَذَا يُشْعُرُ، بِأَنَّهُ ضَبَطَ الْحَدِيثَ، وَرَوَاهُ عَنْ فِقْهِ فِي الشَّرْعِ.^(٢)

فَالْحَدِيثُ: مَحْفُوظٌ لَمْ يَغْلَطْ فِيهِ: مُؤَمِّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَلَمْ يَهُمْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

(١) قُلْتُ: فَيَتَسْتَوْنَ مِنْ حَدِيثِهِ مَا أَصَابَ فِيهِ، وَشَارَكَهُ الرُّوَاةُ فِي الْحَدِيثِ.
* وَهُنَّا يُعْتَبِرُ بِهِ فِي الْحَدِيثِ.

(٢) وَانْظُرْ: «أَبْكَارُ الْمِنَى» لِلْمُبَارَكُوفُورِيِّ (ص ٢٢٧ و ٢٣٢)، وَ«اقْتِصَاءُ الصُّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٢ ص ٦٥٤).

* وَقَدْ بَيَّنَ: مُؤَمِّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: مَوْضِعَ وَضْعِ الْيَدَيْنِ، وَأَنْ يَكُونَا عَلَى الصَّدْرِ،

وَهَذَا قَرِيبٌ، وَمُتَنَظِّمٌ فِي هَذِهِ الْهَيْئَةِ فِي الصَّلَاةِ.^(١)

* وَهُوَ حَدِيثٌ ثَابِتٌ أَيْضًا؛ بِلِفْظِ: جَمَاعَةٌ مِنَ الرُّوَاةِ الَّذِينَ صَرَحُوا بِوَضْعِ الْيَدَيْنِ

عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ.^(٢)

وَأَيْضًا: لَا بُدَّ لِلْيَدَيْنِ مِنْ وَضْعٍ، تُوضَعُ فِيهِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَفْضَلُ مَوْضِعٍ فِي

وَضْعِهِمَا فِي الصَّلَاةِ حَالَ الْقِيَامِ، هُوَ عَلَى الصَّدْرِ، وَهُوَ أَفْضَلُ لِلْخُشُوعِ، وَالتَّوَاضُعِ فِي

الصَّلَاةِ.

(٣) وَعَنْ طَاوُوسَ حَمَّاَةَ قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَضْعُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ

الْيُسْرَى، ثُمَّ يَسْدُدُ بِهِمَا عَلَى صَدْرِهِ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ).

أَثْرُ مُرْسَلٌ: حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤُودَ فِي «سُنْنَةِ» (٧٥٩)، وَفِي «الْمَرَاسِيلِ» (ص٨٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي

«مَعْرِفَةِ السُّنْنِ» (ق/١٦٠/ط) مِنْ طَرِيقِ الْهَيْشِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ بَرِيدَ، عَنْ

سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ طَاوُوسِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُ حَسَنٌ، إِلَّا أَنَّهُ: مُرْسَلٌ.

(١) قُلْتُ: فَمُؤَمِّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَهِيَ زِيَادَةُ عِلْمٍ عَلَى

الآخَرِينَ.

* فَعَلَى هَذَا يَكُونُ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ حِفْظِهِ لَهُ.

(٢) وَمَا وَقَعَتْ مِنْ زِيَادَةٍ فَمُحْمَلَةً، مِنْ مُؤَمِّلِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى حِفْظِهِ لَهَا فِي الْحَدِيثِ، وَضَبْطِهِ

إِيَاهَا.

وقال العلامة الشیح ابن باز في «حاشیتہ علی بلوغ المرام» (ج ١ ص ٢٠٩):
 (وروى أبو داود ٧٥٩)؛ بسناد جيد، عن طاوس، مثل حديث وأئل بن حجر،
 وهلب الطائي: مرسلاً.

وأورد المزي في «تحفة الأشراف» (ج ١٢ ص ٣٥٦).

* والحكمة من وضع اليدين فوق الصدر، لما فيها من الخشوع، والتواضع في الصلاة.

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاسِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢]؛ يعني: الخشوع في القلب والباطن، والسكنون في الجوارح والظاهر.^(١)
 عن مهاجر بن عمرو النبالي رحمه الله؛ أنه ذكر عنده قبض الرجل يمينه على شماليه،
 فقال: (ما أحسنه ذل بين يدي عزه).^(٢)

وقال الحافظ التوسي في «المنهاج» (ج ٤ ص ١١٥): (قال العلماء: والحكمة في وضع إحداهم على الآخر، أنه أقرب إلى الخشوع، ومنعهما من العبث).

(١) وانظر: «جامع البيان» للطبراني (ج ٩ ص ١٩٦)، و«تفسير القرآن» لعبد الرزاق (ج ٣ ص ٤٣)، و«المصنف» له (ج ٢ ص ٢٥٤)، و«الدر المنشور» لسفيوطى (ج ٦ ص ٨٤)، و«الرقائق» لأبن المبارك (ج ٢ ص ٧١٥)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (ج ٢ ص ٢٨٠).

(٢) أكثر صحيح.

آخر حجة لأبن المبارك في «الرقائق» (ج ٢ ص ٧١٦)، وأبن المنذر في «الأوسط» (ج ٣ ص ٢٤٣).
 وإسناده صحيح.

وذكره لأبن رجب في «فتح الباري» (ج ٤ ص ٣٣٤).

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (ج ٢ ص ٢٢٤): (قال العلماء: الحكم في هذه الهيئة، أنه صفة السائل الذليل، وهو أمنع من العبيث، وأقرب إلى الخشوع).

وقال الحافظ القسطلاني رحمه الله في «إرشاد الساري» (ج ٤ ص ٤٣٤): (والحكم في ذلك أن القائم بين يدي الملوك الجبار، يتآدب بوضع يده على يده، أو هو أمنع للعبث، وأقرب إلى الخشوع). اهـ.

وقال العلامة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله في «الفتاوى» (ج ١١ ص ١٥٠): (والسنة: أن يضع اليمين على كف اليسرى، و يجعلهما «على صدره»؛ فيجعل اليمين فوق كفه اليسرى، والرُّسْخ والسعيد).

* هذا هو الأفضل، وهذا هو المحفوظ عن النبي ﷺ، رواه أبو داود، والنسائي.

* وأخرؤن من حديث وائل بن حجر رضي الله عنه.

* وجاء له شاهد عن الإمام أحمد رحمه الله في «مسند»؛ بإسناد حسن، من حديث قيسة بن هلب الطائي عن أبيه رضي الله عنه، أن النبي ﷺ: كان يضع يديه على صدره في الصلاة، وهذا هو الأفضل). اهـ.

قلت: وكل هذه الروايات معناها واحد في الفاظها، وهو الوضع لليد اليمين على اليسرى فوق الصدر في الصلاة.

* فهـي تجتمع في وضع اليد اليمين على اليد اليسرى، ووضعهما على الصدر، وهو داخل في الكيفية، في أنه توضع اليد اليمين على اليسرى، فقد جاءنا زيادة: «على الصدر» عن طريق الثقات الأثبات، ليتم لنا الكيفية كاملة في الصلاة، فلزمنا قبول هذه السنة في الشرع.

* وَنَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ: عَمِيلٌ بِهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ^(١)، وَنَقَلَهُ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، أَمْنَاءُ أُمَّتِهِ، مِنَ الصَّحَابَةِ رض، وَأَئِمَّةُ الْأُمَّةِ، مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ، وَتَلَقَّهَا الْأُمَّةُ بِالْقُبُولِ.

قالَ تَعَالَى: «وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» [الْبَقَرَةُ: ٢١٩].

وَقَالَ تَعَالَى: «قُلْ أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِّ اللَّهِ» [الْبَقَرَةُ: ١٤٠].

وَقَالَ تَعَالَى: «يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ» [النِّسَاءُ: ١٧٦].

وَذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج٤ ص٣٥)؛ ثَلَاثٌ رِوَايَاتٌ

عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحْمَةُ اللَّهِ، مِنْهَا: وَضُعُّ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ.

* وَهِيَ الْمُعْتَمَدَةُ فِي الدِّينِ، لِمُوافَقَتِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَالصَّحَابَةُ رض.

قالَ الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص٢٧٦)؛ سَمِعْتُ: أَحْمَدَ رَحْمَةُ اللَّهِ يَقُولُ:

(الإِتَّبَاعُ أَنْ يَتَّبَعَ الرَّجُلُ: مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صل، وَعَنْ أَصْحَابِهِ رض).
.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «أُصُولِ السُّنْنَةِ» (ص٨): (لَا يَكُونُ صَاحِبُهُ مِنْ أَهْلِ السُّنْنَةِ؛ حَتَّى يَدْعَ الْجِدَالَ، وَوَيُؤْمِنَ بِالْأَثَارِ).

* وَبِهِذِهِ النُّقُولِ يَتَبَيَّنُ خَطَأً مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَعْضُ، فِي عَدَمِ الْقَوْلِ بِسُنْنَةِ: وَضُعِّ

الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ.

* وَأَنَّ الْأَحَادِيثَ قَدْ ثَبَتْ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ صل، وَعَمِيلٌ بِهَا السَّلْفُ الصَّالِحُ، وَأَهْلُ

الْعِلْمِ.

(١) فَالْمُوَاجِبُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ: أَنْ تُتَلَقَّى بِالْقُبُولِ.

* فَوَضْعُ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فَوْقَ الصَّدْرِ مِنْ صِفَةِ الصَّلَاةِ، بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ
فِي الصَّلَاةِ، وَهَذَا الْفِعْلُ هُوَ مَحْفُوظٌ.

* فَالرُّوَاةُ أَكَدُوا عَلَى هَذِهِ الرِّيَادَةِ، وَقَدْ وَقَعَ فِي الْمَتْنِ اخْتِصَارٌ لِمَوْضِعِ الْحَاجَةِ،
وَالشَّاهِدِ.

قُلْتُ: فَلَا يَنْبَغِي التَّوْهُمُ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ، فِي هَيْئَةِ وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي
الصَّلَاةِ.

* فَهَذَا الْحَدِيثُ: ثَابِتُ، وَمُتَلَّقٌ بِالْقُبُولِ، لَا عِلَّةَ لَهُ.^(١)

* وَكَبَارُ أئِمَّةِ هَذَا الشَّافِعِيَّةِ يَقْبِلُونَ بِمُثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ، لِوُجُودِ الْقَرَائِنِ الثَّابِتَةِ فِيهِ.^(٢)

قُلْتُ: وَلَا يُقَالُ لَيْسَ فِي الْمَكَانِ الَّذِي يَضُعُ عَلَيْهِ الْيَدَيْنَ خَبْرٌ يُثْبِتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛
بِمَعْنَى: أَنَّ الشَّارِعَ تَرَكَ الْأَمْرَ هَذَا لِلْمُصَلِّيِّ، وَهُوَ قَائِمٌ.

* فَإِنْ شَاءَ وَضَعَهُمَا عَلَى صَدْرِهِ، أَوْ إِنْ شَاءَ وَضَعَهُمَا تَحْتَ السُّرَّةِ، وَإِنْ شَاءَ
فَوْقَهَا، فَهَذَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقْعُدَ مِنَ الشَّارِعِ، وَأَنْ يُهْمِلَهُ فِي الصَّلَاةِ، وَهُوَ الَّذِي بَيْنَ هَيَّنَاتِ
الصَّلَاةِ: جُلَّهَا، وَدِقَّهَا، وَكَبِيرَهَا، وَصَغِيرَهَا.

* فَهَذَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يُهْمِلَهُ الشَّارِعُ، وَلَمْ يُبَيِّنْ فِي ذَلِكَ سُنَّةً، هَذَا مِنَ الْمُسْتَحِيلِ أَنْ
يُهْمِلَ الشَّارِعُ هَذَا الْجَانِبَ.

(١) وَقَدْ أَعْلَمُ قَوْمٌ، بِدُونِ فَهِمْ: لِمُثْلِ هَذِهِ الْمُتُونِ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ.

* لِذَلِكَ: فَضَعِيفُ هَذَا الْحَدِيثِ، غَيْرُ مَقْبُولٍ.

(٢) وَبِيُّعْلَمْ: أَنَّهُ غَيْرُ مَعْذُورٍ مِنْ تَرْكِهِ السُّنَّةِ، فِي وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فَوْقَ الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ.

* فَهَذَا تَرْكُ سُنَّةٍ مِنَ السُّنَّنِ الثَّابِتَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَنِ الصَّحَابَةِ ؓ، وَعَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

* فَالَّذِي اعْتُذِرَ بِهِ فِي تَرْكِهِ السُّنَّةِ، فَلَيْسَ بِعُذْرٍ فِي الشَّرْعِ.

* ومن هنا: لا بد على الشارع أن يبين موضعًا واحدًا في هذه الهيئة، وأقرب لليدين، هو: «أن توضع على الصدر»، لكثرة الأحاديث في ذلك، وهي هيئة فيها خشوع، وسکينة، وتواضع في الصلاة.

ومنه: قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «القواعد النورانية» (ج ١ ص ٨٠): (والذين خالفوا أحاديث القطع للصلاة)، لم يعارضوها إلا بتضييف بعضهم، وهو تضييف من لم يعرف الحديث، كما ذكر أصحابه -يعني: الإمام أحمد، أو بأن عارضوها بروايات ضعيفة عن النبي ﷺ: «لَا يُقْطَعُ الصَّلَاةُ شَيْءٌ».

* أو بما روی في ذلك عن الصحابة، وقد كان الصحابة مختلفين في هذه المسألة، أو برأى ضعيف، لو صح لم يقاوم هذه الحجة، خصوصاً مذهب أحمد رحمه الله). اهـ.

ومنه: قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «الفتاوى» (ج ٢١ ص ١٦): (والذين خالفوا أحاديث القطع للصلاة، لم يعارضوها؛ إلا بتضييف بعضها، وهو تضييف من لم يعرف الحديث، أو بأن عارضوها، بروايات ضعيفة عن النبي ﷺ أنه قال: «لَا يُقْطَعُ الصَّلَاةُ شَيْءٌ»). (١) اهـ.

وقال الفقيه السبكي رحمه الله في «المنهل العذب المورود» (ج ٥ ص ١١٦): (قوله: ثم يشد بيتهما على صدره؛ المراد: أنه يتقبض بيده اليمن على اليسرى، ويجعلهما على صدره). اهـ.

(١) وانظر: «القواعد النورانية» لابن تيمية (ج ١ ص ٨٤).

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثْمَانِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الشَّرِحِ المُمْتَعِ» (ج ٣ ص ٤٦): (وَذَهَبَ آخَرُونَ: مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِلَى أَنَّهُ يَضْعُهُمَا -يَعْنِي: الْمُصَلِّي- عَلَى الصَّدْرِ: وَهَذَا هُوَ أَقْرَبُ الْأَقْوَالِ). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «تُحْفَةِ الْإِخْوَانِ» (ص ٨٢): (قَدْ ذَكَرَتِ السُّنْنَةُ الصَّحِيحَةُ، عَلَى أَنَّ الْأَفْضَلَ لِلْمُصَلِّي حِينَ قِيَامِهِ، فِي الصَّلَاةِ: أَنْ يَضْعَ كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى كَفِ الْيُسْرَى، عَلَى الصَّدْرِ). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ عَلَيِّ بْنِ غُصُونِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْفَتاوَىِ» (ج ٤ ص ٣٧٦): (الْمُهِمُّ: أَنَّ وَضْعَ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى: «عَلَى الصَّدْرِ»، مِنَ السُّنْنَةِ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثْمَانِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «فَتْحِ ذِي الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ» (ج ٣ ص ١٤١): (وَلَكِنْ هَلْ يَضْعُ كَفَ الْيُمْنَى عَلَى وَسَطِ ذِرَاعِ الْيُسْرَى، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ: حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه، أَوْ نَقْوُلُ: إِنَّهَا عَلَى طَرَفِ الذِّرَاعِ، وَتَكُونُ عَلَى الرُّسْغِ وَالسَّاعِدِ).

الحواب: الظَّاهِرُ أَنَّهُمَا صِفَتَانِ، وَعَلَيْهِ فَمَرَّةٌ: تَضَعُ كَفَ الْيُمْنَى وَسَطًا، بَيْنَ الذِّرَاعِ وَالْكَفِ فِي الْيُسْرَى، وَمَرَّةٌ: تُقْدِمُهُ حَتَّى يَكُونَ فِي وَسْطِ الذِّرَاعِ، وَمَرَّةٌ أَيْضًا: عَلَى نَفْسِ كَفِ الْيُسْرَى.

* والأَمْرُ فِي هَذَا قَرِيبٌ وَسَهْلٌ، إِنَّمَا الْمُهِمُّ: أَنْ تَضَعَ الْيَدُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى «عَلَى الصَّدْرِ»). اهـ.

وقال العلامة الشیخ عبد العزیز بن باز رحمۃ اللہ علیہ فی «الفتاوی» (ج ۱۱ ص ۱۰)؛ فی کیفیۃ صفة صلایة النبی ﷺ: (یضع یدیه: «علی صدره»، الیمنی علی کفہ الیسری، لثبوت ذلک عن النبی ﷺ). اه.

وقال العلامة الشیخ عبد العزیز بن باز رحمۃ اللہ علیہ فی «الفتاوی» (ج ۱۱ ص ۵۹): (هذا هو السنّۃ: لما ثبتَ عَنِ النبی ﷺ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا كَانَ قَائِمًا فِي الصَّلَاةِ: يَضْعُ كَفَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ عَلَى صَدْرِهِ»، كَمَا ثَبَتَ مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُبْرٍ، وَمِنْ حَدِيثِ قَبِيصةَ بْنِ هُلْبِ الطَّائِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النبی ﷺ، وَثَبَتَ مُرْسَلًا مِنْ حَدِيثِ طَاؤُوسَ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، وَهَذَا هُوَ السنّۃ). اه.

وقال شیخنا العلامة محمد بن صالح العثيمین رحمۃ اللہ علیہ فی «الشرح الممتع» (ج ۳ ص ۳۷): (وَذَهَبَ آخَرُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِلَى أَنَّهُ يَضْعَهُمَا: «علی الصَّدْرِ»، وَهَذَا هُوَ أَقْرَبُ الْأَقْوَالِ، وَالْوَارِدُ فِي ذلِكَ فِيهِ مَقَالٌ، لَكِنَّ حَدِيثَ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رحمۃ اللہ علیہ الَّذِي فِي الْبُخَارِيِّ، ظَاهِرُهُ يُؤَيِّدُ: أَنَّ الْوَضْعَ يَكُونُ: «علی الصَّدْرِ»). اه.

قُلْتُ: وَأَحَادِيثُ وَضْعِ الْيَدِ: «تَحْتَ السُّرَّةِ»، فَهِيَ فِي مُقَابِلِ السنّۃ، وَكُلُّ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ ضَعِيفَةٌ، وَهِيَ فِي مُقَابِلِ السنّۃ، إِذَا فَهِيَ مَرْدُودَةٌ عَلَى صَاحِبِهَا، لِأَنَّ السنّۃ أَحَقُّ بِالإِتَّبَاعِ.^(۱)

وقال العلامة الشیخ صالح بن فوزان الفوزان فی «تسهیل الالمام بفقه الأحادیث من بلوغ المرام» (ج ۱ ص ۲۲۱): (قال وائل بن حبیر رحمۃ اللہ علیہ: «صلیت مع النبی ﷺ، فَوَضَعَ

(۱) وَانْظُرْ: «الشرح الممتع» لشیخنا ابن عثیمین (ج ۳ ص ۳۷).

يَدُهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى صَدْرِهِ، وَذَلِكَ فِي حَالَةِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَهَذَا أَيْضًا سُنَّةٌ مِنْ سُنْنِ الصَّلَاةِ، وَهُوَ قَبْضُ الْكَفِ الْيُسْرَى بِالْكَفِ الْيُمْنَى، وَوَضْعُهُمَا: «عَلَى الصَّدْرِ»، فَهَذِهِ مِنْ سُنْنِ الصَّلَاةِ الثَّابِتَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ). اهـ.

* وَبِإِسْتِحْبَابِ: وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي أَثْنَاءِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ، أَفْتَتِ اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ، لِبُحُورِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ فِي الْمُمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ (ج ١١ ص ٣٥٠)؛ فَتْوَى رَقْمٍ: «١٨١»، وَفَتْوَى رَقْمٍ: «٢١٣٩».

وَقَالَ الْعَلَّامُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «حَاشِيهِ عَلَى بُلُوغِ الْمَرَامِ» (ج ١ ص ٢٠٩)؛ (عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَوَضَعَ يَدُهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى صَدْرِهِ». أَخْرَجَهُ أَبْنُ خُزَيْمَةَ «٤٧٩»).

الشَّرْحُ: وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ «٢٢٦ / ٥» بِسَنِدٍ قَوِيٍّ عَنْ قِيَصَةَ بْنِ هُلْبِ، عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعًا، مِثْلَهُ، وَرَوَى أَبُو دَاؤَدَ «٧٥٩»؛ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ طَاؤُوسٍ، مِثْلَ حَدِيثِ وَائِلٍ وَهُلْبِ: مُرْسَلًا.

* وَخَرَجَ النَّسَائِيُّ «٢ / ١٢٥ وَ ١٢٦»؛ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا كَانَ قَائِمًا فِي الصَّلَاةِ، قَبَضَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ»، وَخَرَجَ أَيْضًا: «١٢٦ / ٢»؛ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَمَا كَبَرَ لِلْإِحْرَامِ، وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى كَفِهِ الْيُسْرَى وَالرُّسْغِ وَالسَّاعِدِ.

* وَخَرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» (٧٤٠)؛ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّاسُ يُؤْمِرُونَ أَنْ يَضْعَرَ الرَّجُلُ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ»، قَالَ أَبُو حَازِمٍ: «وَلَا أَعْلَمُ إِلَّا يَنْبَغي ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ». اهـ.

* فِيَرَى الْعَالَمَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ، أَنَّ الْمُصَلَّى يَضُعُ يَدَيْهِ: «عَلَى صَدْرِهِ»، حَالَ قِيَامِهِ فِي الصَّلَاةِ.^(١)

* وَقَدْ قَالَ بِوَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ، جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ مِنْهُمُ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «إِعْلَامِ الْمُوَقِّعِينَ» (ج ٤ ص ٢٨٥)، وَالْعَالَمُ الصَّنَعَانِيُّ فِي «سُبْلِ السَّلَامِ» (ج ١ ص ٢٦٨)، وَالْعَالَمُ الشَّوْكَانِيُّ فِي «نَيلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ٧٤٨)، وَالشَّيْخُ مُحَمَّدُ حَيَّا السَّنَدِيُّ فِي «فَتْحِ الْغَفُورِ» (ص ٦٦)، وَالشَّيْخُ الْعَظِيمُ آبَادِيُّ فِي «عَوْنِ الْمَعْبُودِ» (ج ٢ ص ٣٢٥)، وَالشَّيْخُ الْمُبَارَكُفُورِيُّ فِي «تُحْفَةِ الْأَحْوَذِيِّ» (ج ٢ ص ١٠٠).

قُلْتُ: إِنَّا ثَبَّتَ وَضْعُ الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، فَمِنَ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، أَنْ يَضَعَهَا: «فَوْقَ الصَّدْرِ»، وَهَذَا أَفْضَلُ، مِنْ وَضْعِهَا: «تَحْتَ السُّرَّةِ».

* وَأَيْضًا: هَذَا الْوَضْعُ مَحْلُهُ الْقَلْبُ، وَهُوَ مَحِلُّ الْخُشُوعِ، بَلْ هُوَ أَبْأَعُ فِي الْخُشُوعِ.

* وَكُلُّ ذَلِكَ: أَفْضَلُ مِنْ وَضْعِ الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى: «فَوْقَ الْعَوْرَةِ»، لِأَنَّ وَضْعَ الْيَدِ: «تَحْتَ السُّرَّةِ»، يَقْتَضِي ذَلِكَ: وَضْعُهَا: «فَوْقَ الْعَوْرَةِ»، وَفِي ذَلِكَ مَا فِيهِ مِنَ الْمَهَانَةِ فِي الصَّلَاةِ.^(٢)

(١) وَانْظُرْ: «الْفَتاوَى» لِالشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ (ج ١١ ص ٩ و ٣٠ و ٥٩ و ٩٨ و ١٣٦ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٨ و ١٥٠ و ١٥٣).

(٢) وَانْظُرْ: «الْحَاوِيُّ الْكَبِيرُ» لِلْمَأْوَذِيِّ (ج ٢ ص ٩٩ و ١٠٠)، وَ«إِرشَادُ السَّارِي» لِلْقَسْطَلَانِيِّ (ج ٢ ص ٤٣٤).

قال شيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في «التعليق على صحيح مسلم» (ج ٣ ص ٧٠): (أحسن ما روي فيه: ما روي عن وائل بن حجر رضي الله عنه; أن النبوي صلوات الله عليه: «كان يضعهما على صدره»، لا فوق السرة، ولا تحت السرة، ولا على النحر، بل على الصدر، هذا أقرب ما روي إلى الصحة). اهـ.

قلت: وإنما وقع: عبد السلام الشواعر في هذا التخلط في هذه المسألة، بسبب التقليد في الفقه، ولم يكن ثبت في الدين.

* فالذى لا شك فيه، ولا ريب رجحان قول من قال: بوضع اليدين على الصدر في الصلاة، لما تقدّم من الأدلة الصحيحة الصريحة في محل التزاع.

* وليس لأصحاب القول، الذين أنكروا وضع اليدين على الصدر في الصلاة، مما يمكن أن يكون مماسكاً لهم؛ إلا كون ذلك: رواية: عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في وضع اليدين على السرة، أو تحتها، وليس هذه الرواية بحجة، لضعفها.^(١)

* ولا يجوز ترك الأحاديث الصحيحة الصريحة، لا جلها بحال من الأحوال.

قلت: هذا مع ما سبق الإشارة إليه، إلى كون الإمام أحمد رحمه الله، له في وضع اليدين، ثلاث روايات.

* منها: ما وافق فيها، أحاديث الرسول صلوات الله عليه، وأثار الصحابة، وأقوال العلماء، في:

«وضع اليدين على الصدر أثناء القيام في الصلاة».

(١) قلت: فلا يصح الاحتجاج بهذا الأثر، على ترك ما ثبت في الآثار الصحيحة الصريحة بحال من الأحوال.

قُلْتُ: فَمِنَ الْعَجِيبِ جِدًا، أَنْ نَتْرُكَ الرِّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ، عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَادَ حِجَّةَ اللَّهِ، الَّتِي تُوَافِقُ السُّنْنَةَ الصَّحِيحَةَ الصَّرِيقَةَ، وَتَمَسَّكَ بِرِوَايَةٍ: «فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى السُّرَّةِ، أَوْ تَحْتَ السُّرَّةِ»، وَلَا يُوجَدُ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَاحِدٌ يَدْلُلُ عَلَيْهَا.

* وَلَا شَكَّ أَنَّهَا مَرْجُوَةٌ، لِكَوْنِهَا مُخَالِفَةً لِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَالآثَارِ.

قُلْتُ: فَالْعَجَبُ مِنْ عَبْدِ السَّلَامِ الشُّوَعِيرِ، أَنَّهُ كَيْفَ أَتَرَ رِوَايَةً: «وَضْعِ الْيَدَيْنِ فَوْقَ السُّرَّةِ، أَوْ تَحْتَ السُّرَّةِ»، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي «وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى هَذِهِ الصَّفَةِ»: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

* فَتَرَكَ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ، وَإِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ، فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَفْتَى بِالْأَحَادِيثِ الْمُضَعِّفَةِ، فِي: وَضْعِ الدِّينِ فَوْقَ السُّرَّةِ، أَوْ تَحْتَ السُّرَّةِ: «إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ» [سُورَةُ «صٌ»: ٦].

قُلْتُ: فَجَاءَتِ الْآثَارُ ثَابِتَةً، نُقْلَتْ فِيهَا صِفَةُ صَلَاتِهِ، وَنُقْلَ فِيهَا: «بِوَضْعِ الْيَدِ الْيُسْرَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى فَوْقَ الصَّدْرِ، أَثْنَاءِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ»، وَلَمْ يُنْقَلْ خِلافُهَا فِي الصَّلَاةِ.

* وَبَثَتَ أَنَّ النَّاسَ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ، كَانُوا يُؤْمِرُونَ، بِهَذِهِ الْهَيْئَةِ فِي الصَّلَاةِ، فَيَجِبُ أَنْ يُصَارَ إِلَيْهَا، لِكَوْنِهَا هَذِهِ الْهَيْئَةُ مُنَاسِبَةً، لِأَفْعَالِ الصَّلَاةِ، وَقَدْ يَظْهُرُ مِنْ أَمْرِهَا أَنَّهَا هَيْئَةٌ تَقْتَضِي الْخُشُوعَ، وَالْخُضُوعَ فِي الصَّلَاةِ، فَهَذَا أَوْلَى.

* إِذَا: فَالْقَوْلُ بِوَضْعِ الْيَدِ الْيُسْرَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى: «تَحْتَ السُّرَّةِ، أَوْ فَوْقَهَا» فِي أَثْنَاءِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ، هُوَ قَوْلٌ مَرْدُودٌ، لِأَنَّ أَصْلَهُ لَمْ يُبْتَ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْأَحَادِيثِ

الصَّحِيحَةِ الصَّرِيقَةِ، فِي ثُبُوتِ أَصْلِ: «وَضْعِ الْيَدِينِ عَلَى الصَّدْرِ فِي حَالِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ».

* وَإِذَا بَطَّلَ أَصْلُ هَذَا الْإِسْتِدْلَالِ، بَطَّلَ فَرْعُهُ وَحُكْمُهُ فِي الدِّينِ. ^(١)

* وَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّ الْقِيَامَ فِيهِ: «الْوَضْعُ عَلَى الصَّدْرِ»، فَيُشَرِّعُ فِيهِ فِي الشَّرْعِ.

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «السُّنْنَ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٤٣)؛ بَابُ: وَضْعِ الْيَدِينِ عَلَى الصَّدْرِ، فِي الصَّلَاةِ: مِنَ السُّنْنَةِ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ» (ج ١ ص ٢١٥):

(وَكَانَ يَضْعُهُمَا عَلَى الصَّدْرِ، وَقَوْلُهُ: «عَلَى الصَّدْرِ»، هَذَا الَّذِي ثَبَّتَ عَنْهُ ﷺ، وَلَمْ يَثْبُتْ غَيْرُهُ). ^(٢)

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (ج ٤ ص ٣٣٥): (وَرُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ، وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيرٍ: أَنَّهُ يَضْعُهُمَا عَلَى صَدْرِهِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ). اهـ.



(١) فَوَضْعُ الْيَدِينِ تَحْتَ السُّرَّةِ فِي الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ، لَوْ كَانَ لَهُ أَصْلٌ، لَكُلِّ إِلَيْنَا، وَلَوْ عَنْ طَرِيقٍ وَاحِدٍ مِنَ السَّلْفِ.

فُلْتُ: وَيُؤْيِدُهُ أَنَّ أَحَدًا مِنَ السَّلْفِ لَمْ يَفْعَلْهُ، وَلَا ذَكَرُوا هَذَا الْمَوْضِعَ، وَهُوَ: «تَحْتَ السُّرَّةِ، أَوْ فَوْقَ السُّرَّةِ».

(٢) يَعْنِي: حَدِيثَ: «يُوَضِّعُ الْيَدِينِ تَحْتَ السُّرَّةِ، أَوْ فَوْقَ السُّرَّةِ»، لَمْ يَصْحَّ.

فِهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الصَّفَحَةُ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ

٥	١) المُقدَّمة.....
٧	٢) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى سُنْنَةِ وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ؛ وَهَذَا القَوْلُ: هُوَ الصَّوَابُ، لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ كُلَّهَا تَرْجُعُ إِلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ فِي فُرُوعِهَا، وَإِنْ كَثُرَ الْخِلَافُ فِيهَا بَيْنَ النَّاسِ، كَمَا أَنَّهَا فِي أُصُولِهَا أَيْضًا تَرْجُعُ إِلَى أَصْلٍ وَاحِدٍ، وَلَا يَصْلُحُ فِيهَا إِلَّا هَذَا الْأَصْلُ الرَّبَّانِيُّ، وَقَدْ عَمِلَ بِهَذَا الْأَصْلِ: الْقُرُونُ الْفَاضِلَةُ؛ وَهِيَ: قَرْنُ الصَّحَابَةِ، وَقَرْنُ التَّابِعِينَ، وَقَرْنُ تَابِعِي التَّابِعِينَ: (فَهُمْ مِنْ مُذَكَّرٍ) [الْقَمَرُ: ٥١]، وَمِنْ مُعْتَبِرِ فِي الإِسْلَامِ.....
٢٤	٣) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى الْمَوْضِعِ الْأُولَى: فِي وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى، وَهُوَ: الْوَضْعُ، فِي أَثْنَاءِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَهُوَ الْأَفْضَلُ لِلْخُشُوعِ، وَالسُّكُونِ، وَالتوَاضِعِ.....
٢٩	٤) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى الْمَوْضِعِ الثَّانِي: فِي وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى، مَعَ الْقَبْضِ، أَوِ الْإِمسَاكِ، فِي حَالِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَهُوَ الْأَفْضَلُ، لِلْخُشُوعِ، وَالسُّكُونِ، وَالتوَاضِعِ.....
٣٢	٥) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى الْمَوْضِعِ الثَّالِثِ: مِنْ وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى، وَالذِّرَاعِ فِي حَالِ الْقِيَامِ، وَهُوَ الْأَفْضَلُ لِلْخُشُوعِ، وَالسُّكُونِ، وَالتوَاضِعِ فِي الصَّلَاةِ.....

٦) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى سُنْنَةِ: وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى فَوْقَ
 الصَّدْرِ، فِي حَالِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَهُوَ الْأَفْضَلُ لِلْخُشُوعِ،
 وَالسُّكُونِ، وَالتَّوَاضُعِ فِي الصَّلَاةِ، وَهَذَا هُوَ الْإِتَّبَاعُ.....



مكتبة أهل الحديث

حدثنا وأخربنا

الله أعلم

الحمد لله رب العالمين